

النظام المالي في عهد الخلفاء الراشدين

د. محمد ضيف الله بطاينة
جامعة اليرموك

انطلقت حركة الفتوح في خلافة ابي بكر نحو العراق والشام ، وحقق المسلمون في هذا الوجه نجاحا اوليا أسفر عن عقد معاهدات صلح مع بعض المدن والقسرى في هذه البلاد ، فصالحت الحيرة عام ١٢ هـ على سبعين الف درهم ، وقيل مائة الف درهم (١) ، وقيل الف درهم ورحل (٢) ، وحمل الخمس من ذلك الى المدينة فكان اول مال يحمل الى المدينة من العراق (٣) . وصالحت من العام نفسه التيس على الف دينار (٤) ، وبانقيا على الف درهم وطيلسان (٥) ، واهل نهر المراء في الابللة على اثني عشر الف درهم (٦) ، واهل الانبار وعين التمر على شيء عليهم (٧) ، وصالحت بصرى الشام ، وبعث خالد بالاحماس الى ابي بكر ، وكانت اول مدينة فتحت بالشام (٨) .

ثم جاءت الفتوح العظيمة بعد وفاة ابي بكر في خلافة عمر بن الخطاب ، ففتحت بلاد الشام والعراق ، وجاوزتها الى البلاد الواقعة الى شرق العراق وشماله وجنوبه ، وفتحت مصر ، وبلغت في خلافة عثمان بلاد سجستان وخراسان من الشرق ، وارمينية واذربيجان من الشمال ، وبلاد افريقية من الغرب .

والذي نلاحظه بخصوص البلاد المفتوحة ، ان المصادر التاريخية والفقهية تصنفها عند الحديث عنها ، الى بلاد فتحت عنوة ، وبلاد فتحت صلحا ، والتمييز الذي يتضمنه هذا التصنيف ، ان البلاد التي فتحت عنوة ، وضعت عليها ضريبة مالية على

الرؤوس (جزية) ، وضريبة مالية على الارض (خراج) (٩) ، ويكون بمقدور ولاية امر المسلمين أن يعدلوا ، بلا حرج ، وضع هذه الضرائب المالية وفق المعطيات المتجددة . اما البلاد التي فتحت صلحا فان العلاقة المالية بينها وبين المسلمين محدودة بالعهود والعقود ، وثابتة في الغالب ، وتتمثل عادة بضريبة مالية اجمالية واحدة .

ومعرفة البلاد التي فتحت عنوة ، والبلاد التي فتحت صلحا امر غير متيسر تماما (١٠) ، فالاختلاف بين الروايات حول ما فتح عنوة ، وما فتح صلحا قائم ، فالبلد الفلاني في رواية فتح صلحا ، وفي رواية ثانية فتح عنوة ، واحيانا فتح عنوة او صلحا (١١) . ولعل فتح البلد غير مرة ، والاختلاف في مقدار الضرائب وأنواعها في البلاد المفتوحة من العوامل المسؤولة عن ذلك . قيل فتحت بلاد الشام عنوة دون مدنها التي فتحت صلحا (١٢) ، وفتح السواد في العراق عنوة (١٣) ، باستثناء قريات فتحت صلحا (١٤) ، وحدت السواد في العراق طولا من تخوم الموصل مادام مع الماء الى ساحل البحر ببلاد عبادان من شرق دجلة ، وحده عرضا من منقطع الجبل من أرض حلوان الى منتهى طرف القادسية المتصل بالعذيب من أرض العرب (١٥) .

وفتحت الاهواز وفارس واصبهان وافريقية عنوة (١٦) ، وصالحت الري ، وكرمان ، وسجستان ، وخراسان ، وانطابلس وطرابلس وهما من بلاد ليبيا اليوم (١٧) . وقيل فتحت مصر صلحا ، وقيل فتحت عنوة ، وقيل فتحت صلحا عدا الاسكندرية (١٨) ، وفتحت الجزيرة صلحا وقيل فتحت عنوة (١٩) .

وبعد ان اطمأن المسلمون في الشام والعراق وبخاصة بعد معركة اليرموك التي جرت على أرض الشام عام ١٥ هـ ، ومعركة القادسية التي تلتها مباشرة على أرض العراق ، اثيرت قضية الارض في هذه البلاد المفتوحة ، ويبدو من المناقشات التي دارت بين الصحابة بشأن هذه القضية ، ان قسمة الارضين بين الجند الفانمين نحو ما كان يصنع من قبل بغنائم الحروب السابقة ، كان مما يظنه عامة المسلمين (٢٠) ، ولكن عمر بن الخطاب وبعض الصحابة (٢١) لم يروا هذا الرأي ، وابقوا الارض بيد من كان يعملها على خراج يؤدونه عنها .

اثار موقف عمر بن الخطاب من الارض المغنومة ، وعدم توزيعها بين الفانمين اهتمام الباحثين من مؤرخين وفقهاء ، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى ، فمنهم من رأى استئنا بفعل عمر بن الخطاب ، ان لولي الامر الخيرة في ذلك ، ان شاء قسم الارض ، وان شاء حبسها على المسلمين عامة ولم يقسمها (٢٢) ، ومنهم من رأى ان عمر بن الخطاب عندما وقف الارض المغنومة ولم يقسمها بين الفانمين انما استطاب نفوسهم على نحو

ما استطاب الرسول (ص) نفوس من صار في ايديهم سبي هوازن بحنين ، وعلى نحو ما استطاب عمر بن الخطاب نفس جرير بن عبد الله البجلي واعطاه ثمانين دينارا عوضا عن حقه في ارض السواد (٢٣) .

وقد يكون للاوضاع العامة في هذه المرحلة المبكرة من الفتوح اثر في اتخاذ هذا القرار لتأليف اهل البلاد المفتوحة ، وقطع مظاهرهم للاعداء من الفرس والبيزنطيين ، واعمار الارض (٢٤) ، هذا الى ما كان من الحرص على ضرورة بقاء المسلمين امة مجاهدة ، وخوف الفتنة بينهم لو قسمت الارض (٢٥) ، ولما هم عليه من ضعف الخبرة بامور الزراعة وقلة العدد بالنسبة لاهل البلاد المفتوحة (٢٦) ، واحتج عمر بن الخطاب لموقفه بقوله تعالى : « وما افاء الله على رسوله منهم ... الى قوله تعالى ... والذين جاءوا من بعدهم » (٢٧) ، وهداه فهمه لهذه الايات الى ان جعل للمسلمين وحتى يوم القيامة حقا في هذه الارض (٢٨) .

ومهما تنوعت الاقوال والآراء بشأن موقف عمر بن الخطاب ، فان القرار وفق الى ايجاد مورد مالي ثابت يصرف منه على الجند ، ويدفع منه العطاء والارزاق ، وينفق منه على ادارة مصالح الدولة ، ويعطى منه المحتاجون على الدوام (٢٩) . وصار هذا الحل منهجا عاما اتبعه ولاية الامر في معاملة الارضين التي فتحت عنوة من بعد .

وضع الضرائب وتقديرها في البلاد المفتوحة :

يلاحظ المتتبع لحركة الفتوحات في هذه البلاد ان المسلمين كانوا في المرحلة المبكرة من الفتح يأخذون من اهل البلاد مؤونة عينا رزقا لهم ، ومقدارا من المال نقدا . والروايات في موضوع الاموال النقد التي كان يأخذها المسلمون على جانب من المبالغة كبير ، واضرب على ذلك مثالين اولهما : لما جاء رسول عتبة بن غزوان من منطقة البصرة الى عمر بن الخطاب في المدينة ، اكب الناس عليه يسألونه عن المسلمين هناك فقال : ان المسلمين يهيلون بها الذهب والفضة هيلا (٣٠) ، وكان مقدار ما اصابه المسلمون في الابل التي قيل ان المسلمين اصابوا فيها الذهب والفضة ، ستمائة درهم ، فاخذ كل رجل درهمين (٣١) . وثانيهما : نذكر مدينة حمص مثالا من بين مدن الشام ، قيل انها صالحت على مائة الف وسبعين الف دينار (٣٢) ، ولكن لما قدم عمر بن الخطاب الجابية دفع امراء الاجناد اليه ما اجتمع عندهم من الاموال ، فقسم عمر بين الفانمين حظهم منها ، فنال الرجل منهم نصف دينار ان كان اعزبا ، وان كانت معه امراته ناله دينار (٣٣) ، هذا ولا يتجاوز عدد المسلمين في جبهة الشام آنذاك الثلاثين الفا اعتمادا

على الروايات التي تذكر عدد المسلمين الذين وجهوا في الجيوش والامدادات الى بلاد الشام .

ولما استقر المسلمون في هذه البلاد ، صار تنظيم الحقوق والواجبات المالية المترتبة على هذه البلاد حاجة لازمة وضرورة قائمة . وبخصوص الواجبات المالية التي وضعت على البلاد المفتوحة ، يذكر يوليوس فلهوزن ان المسلمين وضعوا اتاوة واحدة اجمالية لا اكثر في البلاد التي فتحت عنوة والبلاد التي فتحت صلحا ، ولم يكن يهمهم سوى حمل هذه الاتاوة الى بيت المال (٢٤) ، غير ان الاتاوة في البلاد التي فتحت صلحا ، قدرت بحسب الشروط التي نص عليها في كتاب الصلح ولا يجوز تغييرها على الهوى (٢٥) ، ويرفض فلهوزن وجود ضربتين منفصلتين في هذه البلاد اسمهما « جزية وخراج » (٢٦) طيلة القرن الهجري الاول ، ويرى ان لفظي « جزية وخراج » ظلا مترادفين لاكثر من قرن ، ويطلقان بنفس المعنى على الاتاوة التي فرضها العرب على البلاد المفتوحة ، ولم يكن لهما مدلول ضرائب حقيقية حتى حوالي منتصف القرن الثاني الهجري عندما اتخذ كل من لفظي خراج وجزية لأول مرة معنى محددا من معاني الضرائب الحقيقية : جزية بمعنى ضريبة الرأس وخراج بمعنى ضريبة الارض ، وكان ذلك في عام ١٢١ هـ ، عندما اصدر نصر بن سيار والي خراسان قرارا يقضي بان يؤدي الناس جميعا ضريبة الارض (الخراج) ويؤدي غير المسلمين ضريبة الرأس (الجزية) . واتهم فلهوزن لذلك الفقهاء والمؤرخين المسلمين الذين لم تطاوع اقوالهم ما ذهب اليه ، اتهمهم بنسبة نظم عصرهم الى ايام الرسول (ص) والخلفاء الراشدين حتى يحيطوها بجو من التبجيل والاحترام (٢٧) ، وايده في ذلك بكر وكايتاني . ويقول كايتاني بخصوص ذلك : انه نظام (نظام الاسلام ونظام الاقتصاد منه) مثالي ، ولد ونشأ في معظمه خارج الحياة الواقعية ، وكان خلقا صنعته الدراسة والمدارس الفقهية ، ولا يتفق الا قليلا مع النظم التي كان الناس يسировن عليها بالفعل في الحياة اليومية للجماعة الاسلامية ، ويتمهم الفقهاء بأنهم زيفوا ما جاء عن اصول النظم الاولى ، وحاولوا ان يثبتوا ان الدولة في عهد الرسول (ص) والخلفاء الاول كانت الامور تجري فيها دائما بالشكل الذي تصوره وارادوه (٢٨) .

ولكن دينيل دينيت انكر عليهم ذلك ، وقال لدينا نصوص قاطعة صريحة شديدة الوضوح ، تقول ان المسلمين قرروا شيئا بعينه في مصر ، وشيئا آخر في سورية ، وشيئا ثالثا في العراق ، وشيئا يختلف عن هذا كله في خراسان (٢٩) . وان لفظي «جزية وخراج» ليسا مترادفين على الاطلاق ، وان لكل من اللفظين معنى عاما ومعنى خاصا ، اما المعنى العام فلا يعدو ما تفيد كلمة ضريبة بشكل عام دون تحديد او تخصيص ، فاذا استعمل اللفظ بهذا المعنى العام وقصد به ضريبة بعينها ، فان ما يليه من عبارة

هو الذي يحدد أي ضريبة قصدها صاحب النص الذي بين أيدينا ، وبذلك فإن جزية على الرأس تعني ضريبة على الرأس ، وإن جزية على الأرض تعني ضريبة الأرض . وقل الشيء نفسه مع كلمة « خراج » ، فإلى جانب المعنى العام ، كان لكل من الجزية والخراج معنى خاص ، فالجزية كانت تعني ضريبة الرأس ، والخراج كان يعني ضريبة الأرض (٤٠) . ويمكن دينيل دينيت بهذا الفهم اللفظي « جزية وخراج » من تذييل الصعوبات التي تعترض القارئ لدى مطالعته للروايات التاريخية التي تدور حول موضوع الجزية والخراج ، وتقديم صورة متماسكة لاتبعد أقوال الفقهاء فيها عن واقع الحياة العملية للمجتمع الاسلامي .

وستتناول موضوع تنظيم الضرائب في كل بلد على انفراد :

في العراق :

احتاج المسلمون بعد فتح العراق الى تنظيم امور المال فيه ، وجباية الاموال الموظفة عليه بطريقة ميسورة ، ذكر ابو هلال العسكري رواية عن المدائني ، وعن غيره برواية جمعية قال : لما ظهر المسلمون على السواد وفارس لم يعلموا كيف يصنعون بالخراج وجباية أهل الذمة ، وكان سعد يستعمل العامل على طسوج (الناحية) ، فيأتيه بما يجد ولا يدري كيف يعمل (٤١) ، فلما زال الخطر الفارسي وبخاصة بعد معركة نهاوند التي جرت عام ٢١ هـ ، وتوطدت أركان الحكم الاسلامي في العراق ، تيسر لعمر بن الخطاب ان يقوم بتنظيم امور السواد (٤٢) ، فكتب الى عثمان بن حنيف ، وحذيفة بن اليمان اللذان كان جعلهما على سواد العراق ، ان يبعثا اليه بنفر من الدهاقين ، فلما حضروا ، سألهم عمر عما كانت ملوك الفرس تستعمله في جباية الخراج (٤٣) .

وكان ملوك فارس قبل انو شروان يقاسمون الناس على ثمارهم وغلاتهم على النصف والثلث والرابع والخمس الى العشر على قدر قرب الضياع من المدن ، فأعاد قباد بن فيروز النظر في ذلك ، وأمر بمساحة الأرض وعدد النخل والشجر واحصاء الجماجم لوضع تقدير للضرائب جديد ، ومات قبل ان يتم العمل ، فاستتمه انوشروان ، ووضع الخراج على الحنطة والشعير والكرم والرطب والنخل والزيتون والارز على كل نوع من هذه الانواع شيئا معلوما ، ووضع الجزية على الناس ضمن اربع فئات هي : ١٢ درهما ، ٨ دراهم ، ٦ دراهم ، ٤ دراهم ، واسقطها عن أهل البيوتات ، والمرابذة ، والاساورة ، والكتاب ، ومن كان في خدمة الملك ، ومن لم يأت له عشرون سنة ، او جاوز الخمسين سنة ، ومن كان فقيرا او زمنا ، وأمر ان يجبي ذلك في ثلاثة انجم من

السنة (٤٤) . فانتفع عمر من هذا الذي كان فعله الا كاسرة (٤٥) ، ومسح السواد واستثنى من المساحة كل تل وأجمة ، ومستنقع ماء ، ولما لا يبلغه الماء (٤٦) ، فبلغت المساحة ستة وثلاثين الف الف جريب (الجريب يعادل ٢٤٠٠ م ٢) ، فوضع على كل جريب عامر او غامر يناله الماء ويطاق زرعه درهما وقفيزا من حنطة او قفيزا من شعير (٤٧) ، واعفيت المساكن والدور من الخراج ولم يجعل عليها شيئا (٤٨) .

ويبدو أن تعديلا طرا على التقدير الاول للخراج بعد عام ٢٢ هـ (٤٩) ، اتخذ نوع المحصول اساسا في التقدير مراعاة للاختلاف بين الفلات والتفاضل بينها في القيمة (٥٠) ، فوضع على جريب الكرم عشرة دراهم ، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب ستة دراهم ، وعلى جريب البر اربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمن ، وعلى جريب الزيتون اثنا عشر درهما ، هذا الى غلات أخرى ، واختلافات في المقادير التي فرضت خراجا على هذه الفلات (٥١) ، اختلافات ترجع في الغالب الى التباين في الخصوبة بين المناطق المختلفة من أرض السواد ، والتمايز بين ثمار وغللات النوع الواحد من المحصول ، وقرب الارضين والضياح من الاسواق وبعدها (٥٢) . وظل اتخاذ الفلات اساسا لتقدير الخراج على الارض الى زمان علي بن ابي طالب ، اذ امر عامله على بعض الرساتيق والقرى التي يسقيها الفرات ، ان يضع على كل جريب زرع قمحا زراعة كثيفة درهما ونصفا وصاعا من طعام ، وعلى كل جريب وسط درهما ، وعلى كل جريب رقيق الزرع ثلثي درهم ، وعلى الشعير نصف ذلك ، وعلى الجريب من بساتين النخل والشجر عشرة دراهم ، وعلى جريب الكرم اذا اتت عليه ثلاث سنين ودخل في الرابعة واطعم عشرة دراهم ، واعفى كل نخل شاذ عن القرى يأكله من مر به ، واعفى الخضروات مثل المقائي (٥٣) .

واستثنى من السواد ولم يعامل معاملة الخراج ، كل ارض كانت للأسرة الحاكمة (كسرى وآل بيته) ، وارض من قتل في الحرب او هرب ، وارض المعابد ، وكل مفيض ماء (المكان المنخفض الذي يجتمع فيه الماء) ، فصيرت صوافي (٥٤) تعود ملكيتها للدولة ، وترك امر استغلالها الى نظر الخليفة يديرها بما هو انفع للمسلمين وبيت مالهم . وكان من يستغلها يؤدي ضريبة عنها خراجا ان كان ذمة ، او عشرا ان كان مسلما (٥٥) ، وقيل بلغت غلتها في خلافة عمر بن الخطاب سبعة الاف الف درهم (٥٦) .

كما استثنى من معاملة السواد اراضي البلاد التي صالحت ، كالحيرة وبعض قرى الفرات ، وهي قليلة نسبيا ، وتركتم يملكها اصحابها ، ويؤدون ما صولحوا عليه (٥٧) .

أما بالنسبة للناس في السواد ، فقد تجاذبتهم في البقاء فيه ، أو الجلاء عنه ، أحوال الحرب بين المسلمين والفرس من المد والجزر والأمان على النفوس وغيرها ، ويذكر أن المسلمين دعوا من جلا من أهل السواد إلى الإسلام والرجوع ، أو الجزاء ولهم الذمة والمنعة ، فتراجعوا على الجزاء والمنعة ، ولم يبق غربي دجلة إلى أرض العرب سواذي الأمان واغتبط بملك الإسلام ، وصار لهم عهد (٥٨) ، واحصوا وختموا في رقابهم ، وهو عمل يشبه إصدار الوثائق الشخصية (٥٩) (الهويات وجوازات السفر وأمثالها اليوم) وبلغ من ختم عثمان بن حنيف خمسة مائة ألف وخمسين ألفا (٦٠) ، وأخذوا بالجزية ، وأسقطت عن النساء والصبيان (٦١) .

وبخصوص الجزية ، قيل إن عمر بن الخطاب أخذ أهل السواد بخراج كسرى ، وكان خراج كسرى على رؤوس الرجال على ما في أيديهم من الحصة والأموال (٦٢) ، ففرض على كل رجل منهم أربعة وعشرين درهما (٦٣) ، وقيل أخذ من كل رجل منهم أربعة دراهم في الشهر أي ما يساوي ثمانية وأربعين درهما في السنة (٦٤) . والاختلاف في هذه الروايات وأمثالها قد يكون إشارة إلى أحوال التنظيم الذي خضع له تقدير الجزية ، ويبدو أن سلم تقدير الجزية انتهى إلى اتخاذ درجات ثلاث هي :

أهل اليسار ، ويدفع كل رجل منهم ثمانية وأربعين درهما ، ومتوسطو الحال ، ويدفع كل رجل منهم أربعة وعشرين درهما ، ويدفع كل رجل كان من دون هذين الصنفين اثني عشر درهما (٦٥) . وروي عن علي بن أبي طالب أنه أمر في خلافته أن يؤخذ من أهل الذمة من كل رجل من الدهاقين الذين يركبون البراذين ، ويتختمون بالذهب ثمانية وأربعين درهما ، ومن أوسطهم من التجار من كل رجل أربعة وعشرين درهما في السنة ، ومن الأكرة (الفلاحين) وسائر من بقي منهم من كل رجل اثني عشر درهما (٦٦) ، مما يشير إلى سريان مفعول هذا التصنيف زمان الخلافة الراشدة .

واشتملت العهود التي أعطيت لهم ، إضافة إلى الجزية ، على تقديم بعض الخدمات كأصلاح الطرق ، والجسور ، والقناطر ، وإرشاد الضال من المسلمين المسافرين ، والضيافة لابن السبيل منهم يوما وليلة ، لا يتعدى ما عندهم من طعام أو علف ، وإذا حبسه مطر أو مرض أنفق من ماله (٦٧) .

وأولت مهام جباية الأموال في السواد إلى موظفين ، كان الخليفة يعينهم في كل من الكوفة والبصرة ، أطلق عليهم عمال الخراج (٦٨) . وكان هؤلاء الموظفون ، وهم مسلمون ، يستعينون في أداء وظيفتهم بـ «الدهاقين» الذين كانوا يقومون بوظيفة الجباية زمان الأكاسرة . وكان عمال الخراج يتركون ما على أهل القرية من الأموال للدهقان ليقوم الدهقان بجبايتها وتسليمها لهم (٦٩) .

بلغت الجباية السنوية للسواد في خلافة عمر بن الخطاب ثمانين مليون درهم ، ثم ارتفعت الى مائة مليون درهم (٧٠) ، وقيل اكثر ، وبلغت في خلافة عثمان بن عفان مثل ذلك (٧١) . والاختلافات في مقادير الجباية ، يشير الى احوال تنظيم الجباية والزيادة في الزراعة (٧٢) . ومما يجدر ذكره ان هذه الارقام المذكورة كانت تمثل مجموع الاموال النقد وقيمة الاموال العينية ، فقد مر سابقا ان الضرائب المفروضة على الارضين كانت نقدا وعينا ، وروي عن عمر بن الخطاب ، انه كان يأخذ في الجزية من اهل كل صناعة من صناعتهم بقيمة ما يجب عليهم ، وكذلك كان علي بن ابي طالب يفعل ، فكان يأخذ الجزية من اصحاب الابر الابر ، ومن اصحاب المسال المسال ، ومن اصحاب الحبال الحبال (٧٣) .

الشام :

يلاحظ ان المسلمين كانوا يأخذون في المرحلة الاولى من فتح الشام اموالا نقدا وعينا رزقا لهم . ويظهر هذا في صلح بصرى الشام التي صالح اهلها خالد بن الوليد على ان يؤدوا عن كل حالم ديناراً وجريب حنطة . وعلى مثل صلحهم صالح اهل مآب من ارض البلقاء ، واهل اذرعات من ارض البثنية (٧٤) ، كما صالح اهل دمشق على ان يؤدي كل رجل منهم دينارا وجريب حنطة وخلا وزيتا لقوت المسلمين (٧٥) .

ويبدو لما استقر فتح الشام ، بدأ المسلمون تنظيم العلاقة المالية مع اهل البلاد ، ففرض عمر بن الخطاب الجزية على الرجال والخراج على الارض ، وذكر البلاذري ان صاحب بصرى الشام جاء عمر بن الخطاب في اثناء زيارة الاخير للشام ، فذكر له انه كان صالح المسلمين على طعام وزيت وخل ، فسأل عمر ان يكتب له ، فكذب ابو عبيدة صاحب بصرى وقال : انما صالحناه على شيء ينتفع به المسلمون لمشتاهم ، ففرض عليهم الجزية على الطبقات والخراج على الارض ، وجعلت الجزية في رقاب اهل الدمة ، والخراج على الارض ، في فلسطين والاردن وباقي بلاد الشام (٧٦) .

وبخصوص الجزية على رؤوس اهل الدمة ، جعل عمر على اهل الورق منهم على كل رجل اربعين درهما ، وعلى اهل الذهب اربعة دنانير ، وصيرهم طبقات لغنى الفنى ، واقلال المقل ، وتوسط المتوسط ، اي اربعين وعشرين وعشرة من الدراهم ، واربعة واثنين وواحدا من الدنانير . ويروى عن الاوزاعي بهذا الخصوص ان الجزية بالشام ، كانت في بادىء الامر جريبا ودينارا على كل جمجمة ، ثم وضعها عمر على اهل الذهب اربعة دنانير ، وعلى اهل الورق اربعين درهما ، وجعلهم طبقات لغنى الفنى ، واقلال المقل وتوسط المتوسط (٧٧) .

واذا قدرنا سعر الصرف للدينار الواحد باثني عشر درهما ، تكون طبقات الجزية في بلاد الشام ثمانية واربعين ، واربعة وعشرين ، واثنى عشر من الدراهم ، واربعة ، واثنين ، وواحدا من الدنانير ، وهو ما يشبه حال الجزية على اهل الذمة في العراق .

وقد تكون الارزاق التي قدرها عمر بن الخطاب للمسلمين في بلاد الشام على اهل الذمة من اهل الرساتيق والريف ، تمثل الخراج الذي وضع على الارضين ، حيث ذكرت الروايات ان المسلمين وضعوا الجزية على اهل الذمة في الشام ، وجعلوا على اهل الرساتيق والريف ارزاق المسلمين من الحنطة والزيت : مديان من الحنطة وثلاثة اقساط زيتا في كل شهر لكل انسان ، وشيئا من الودك (الدهن) والعسل ، وضيافة من نزل بهم ثلاثا ، يأكل الضيف مما يأكلون ولا يكلفهم ذبح شاة ولا ذبح دجاجة ، وان عليهم ارشاد الضال ، وان يبنوا القناطر من اموالهم (٧٨) .

الا ان بعض المناطق في الشام كان لها اوضاع مختلفة ، فروي ان اهل اللاذقية صالحوا على خراج يؤدونه ان قلوا او كثروا (٧٩) ، وصولح اهل السامرة وهم يهود ، على جزية رؤوسهم ، واعفوا من خراج الارض ، لانهم كانوا عيونا وادلاء للمسلمين على البيزنطيين (٨٠) .

وبخصوص الارزاق للمسلمين ، جاء تقديرها على اساس ما يكفي الواحد من المؤونة في الشهر . ويذكر ابن عساكر بخصوص ذلك ، ان عمر بن الخطاب ، في اثناء زيارته للشام ، دعا (ابن قاطورا) صاحب الارض ، فدبر معه مقدار ما يكفي الرجل الواحد في الشهر ، فوجد انه يكفيه مديان من قمح ، وقسط زيت ، وقسط خل ، فأمر عمر بذلك (٨١) .

وورود اسم (ابن قاطورا) صاحب الارض في خبر ابن عساكر ، اشارة الى استعانة المسلمين بغيرهم في امور الخراج في الشام ، على نحو ما استعانوا بالدهاقين في سواد العراق .

اما الاراضي التي كانت زمن البيزنطيين من الضياع الامبراطورية ، والملكيات الصغيرة ، والضياع الخاصة وامثالها (٨٢) من تلك التي هرب قوامها والمشرفون عليها وملاكوها ولحقوا بالبيزنطيين ، او قتلوا في المعارك ، فانها صيرت من « الصوافي » ، وجعلت الى نظر الخليفة مثيل صوافي السواد في العراق ، وكان من صوافي الشام ، اندركيسان بدمشق ، وقبيس بالبلقاء ، وجيعانا على باب حمص (٨٣) .

وبخصوص جباية الشام فالمقدار غير متيسرة معرفته زمن الخلفاء الراشدين ، الا ان نعتد بما ذكره اليعقوبي عن جباية الشام في خلافة معاوية بن ابي سفيان التي بلغت قرابة مليون ونصف دينار (٨٤) ، وبلغت في خلافة هارون الرشيد مثل ذلك ، أي مليون ونصف دينار ، اضافة الى ثلاثمائة الف رطل من الزبيب (٨٥) ، في حين انخفضت في خلافة المأمون الى سبعمائة وخمسة وسبعين الف دينار (٨٦) . . ويبدو ان ذلك الانخفاض يعود في بعض اسبابه الى الحرب الاهلية التي وقعت بين الامين والمأمون .

الجزيرة :

كانت الجزيرة تخضع في بعضها الذي يقع شمال العراق لسلطان الساسانيين ، وتخضع في بعضها الاخر الذي يقع شمال الشام لسلطان البيزنطيين . فلما فتحت الشام ، توجه عياض بن غنم الى فتحها ، فحاصر مدينة الرقة حتى طلب بطريقها الامان منه ، فاجابه عياض الى ذلك ، واقر الارض في ايديهم على الخراج ، ووضع الجزيرة على رقابهم ، ديناراً في كل سنة على كل رجل منهم ، وجعل عليهم مع الدينار اقفزة من قمح ، وشيئاً من زيت وخل وعسل (٨٧) .

ويبدو انه على مثل هذا الصلح ، اضافة الى ارشاد الضال واصلاح الجسور والطرق ، عوملت مدن الجزيرة : الرها ، وحران ونصيبين ، وميافارقين ، وقرقيسيا ، وآمد ، وحصن ماردين ، ودارا ، وغيرها من مدن الجزيرة (٨٨) .

ولما فتحت عانات وسائر حصون الفرات ، اراد عمير بن سعد الانصاري من كان هناك من بني تغلب على الاسلام فأبوه ، وهموا بالحقاق بارض السروم ، فصالحهم المسلمون على ان اضعفوا عليهم الصدقة التي تؤخذ من المسلمين في كل زرع وماشية ومال (٨٩) .

استمر اخذ المال النقد والمواد الغذائية من اهل الجزيرة فترة ، ثم خفف عمر بن الخطاب عنهم ، وقومها جميعاً مالا نقدا وجعلها على الطبقات : ٤٨ ، ٢٤ ، ١٢ من الدراهم ، او ١،٢،٤ من الدنانير (٩٠) . وتداول الدراهم والدنانير في الجزيرة يعود الى خضوع بعض الجزيرة لحكم الساسانيين وعملتهم الدراهم ، وخضوع بعضها الآخر لحكم البيزنطيين وعملتهم الدنانير (٩١) .

ومبلغ جباية الجزيرة في السنة زمن الخلفاء الراشدين غير مذكور ، ولكن اليعقوبي يذكره في خلافة معاوية بن ابي سفيان بخمسة وخمسين مليون درهم (٩٢) ، وهي اشارة تدل على خصوصية المنطقة وثرواتها الوفيرة .

مصر :

فرض عمرو بن العاص في اثناء دخوله مصر عام ١٩ هـ الجزية على اهل (ام دين) ديناراً لكل رجل من اصحابه ، وجعل مع الدينار جبة وبرنسا وعمامة وخفين لكل واحد منهم (٩٣) .

وبعد ان تم فتح حصن اليونة (الفسطاط) ، اقر عمرو اهله على انهم ذمة ، ووضع الجزية في رقابهم والخراج في ارضهم (٩٤) .

ويبدو ان البلاد من حول اليونة ، دخلت فيما دخلت فيه اليونة ، فقليل ان صاحب اليونة ، لما فرغ من امر الاتفاق عن مدينته مع عمرو ، صالح عن جميع اهل مصر على مثل صلح مدينته (٩٥) . الا ان حسم الموقف في مصر جاء من الاسكندرية معقل البيزنطيين الاخير في مصر ، ومركز تجمعهم بعد فتح اليونة ، فلما هزم البيزنطيون في المرة الاولى عام ٢١ هـ ، والثانية عام ٢٣ هـ وعجزوا عن الاحتفاظ بالاسكندرية فضلا عن استعادة مصر ، صارت مصر كلها في سلطان المسلمين .

وبالرغم مما جاء عن الاسكندرية وبعض قرى مصر مثل : سلطيس ، ومصيل ، وبلهيب ، التي عانت المسلمين وساندت البيزنطيين ، وقيل فتحت عنوة ، وان لاعهد ولا عقد لها ، فان الروايات تكاد تكون متشابهة في ذكر الفرائض المالية التي وضعت على مصر .

ففي رواية ، قيل ، كان صلح اهل مصر دينارين على كل انسان جزية وارزاق المسلمين (٩٦) .

وفي رواية ثانية ، قيل ، كانت مصر كلها صلحا بفريضة دينارين دينارين ، على كل رجل ، لا يزداد على احد منهم في جزية رأسه اكثر من دينارين ، الا انه يلزم بقدر ما يتوسع فيه من الارض والزرع (٩٧) . والاشارة الاخيرة في هذه الرواية تقوم مقام الارزاق للمسلمين التي ذكرت في الرواية الاولى .

وفي رواية اخرى ، قيل اقر عمرو بن العاص اهل مصر على انهم ذمة ، ووضع الجزية في رقابهم ، والخراج في ارضهم (٩٨) .

وتكاد الروايات تتفق على ان جزية الراس كانت دينارين على كل حالم ليس فيهم امرأة ولا صبي ولا شيخ ، وتتفق كذلك في وضع ضريبة الخراج ، الا انها تختلف بعض

الشيء في مقدارها ، فقليل ألزم كل ذي أرض مع جزية رأسه ثلاثة أراذب حنطة ، وقسطي زيت ، وقسطي غسل ، وقسطي خل ، رزقا للمسلمين (٩٩) ، وقيل جعل على كل جريب من الأرض دينار ، وثلاثة أراذب طعاما (١٠٠) .

ومما يشير الى اخذ جميع مصر بنفس المعاملة من وضع الجزية والخراج ، أن ابن شهاب الزهري يذكر أن فتح مصر كان بعضها بعهد وذمة ، وبعضها عنوة ، فجعلها عمر بن الخطاب جميعا ذمة وحملهم على ذلك (١٠١) .

والى جانب ما ذكرنا من الفرائض المالية ، قيل أن المسلمين احصوا في مصر ، وألزم أهل مصر بتقديم كسوة كاملة من الملابس لكل واحد من المسلمين في كل عام ، وكانت كسوة الشخص الواحد تتألف من جبة صوف ، وبرنس ، وعمامة ، وسراويل ، وخفين ، هذا الى جانب إقامة الانزال ، والضيافة للمسلمين ثلاثة أيام (١٠٢) .

ويبدو أن الفرائض العينية ، على نحو ما يذكر الليث بن سعد ، قومت في فترة تالية من خلافة عمر بن الخطاب نقدا ، وصار كل حالم من أهل الذمة بمصر يدفع أربعة دنانير ، دينارين جزية رأسه ، ودينارين عوضا عن الفرائض العينية (١٠٣) .

ولكن الروايات التي تذكر ما كانت تقدمه ولاية مصر من القلال الى أهل الحجاز في خلافة عمر بن الخطاب ومن جاء بعده (١٠٤) ، والكتاب الذي أورده دينيل دينيت في مؤلفه موجها من قرّة بن شريك الى أهل باكونيس من كورة افروديتي وفيه : أنه أصابكم من جزية سنة ثمان وثمانين ، اربعمائة دينار وثمانية وتسعون ، ومن ضريبة الطعام ، مائة وثمانية وعشرون اردب قمح ونصف اردب ، ونصف وبة (١٠٥) ، لتدل على أن الالتزام بهذه القاعدة ، والغاء الفرائض العينية التي كانت تؤخذ الى جانب الفرائض النقدية ، لم يكن عاما ودائما .

انتفع المسلمون في إدارة الأمور المالية في مصر بالخبرات الإدارية المحلية ، واستعانوا بالجهاز الإداري السابق في أمور الخراج على نحو ما جرى في العراق والشام ، ويبدو هذا واضحا في الرواية التي يذكرها القريري (١٠٦) عن زيد بن أسلم قال ، لما استبطن عمر بن الخطاب عمرو بن العاص في الخراج ، كتب اليه أن يبعث رجلا من القبط من أهل مصر ، فلما حضر القبطي ، استخبره عمر عن مصر وخراجها قبل الإسلام ، وعن وجوه عمارتها ، كما يبدو ذلك واضحا في طريقة جباية الخراج .

وبخصوص طريقة جباية الخراج ، روى ابن عبد الحكم (١٠٧) قال ، لما استوسق

الامر لعمر بن العاص أقر قبط مصر على جباية الروم ، وكانت جبايتهم بالتعديل ، اذا عمرت القرية وكثر اهلها زيد عليهم ، وان قل اهلها وخربت نقصوا ، فكان يجتمع عرفاء كل قرية (ورويت عرافسوا ، وعرافسى ، وعسرافسوا) وماروتها ، ورؤساء اهلها ، فيتناظرون في العمارة والخراب ، حتى اذا اقروا من القسم بالزيادة ، انصرفوا بتلك القسمة الى الكور ، ثم اجتمعوا هم ورؤساء القرى ، فوزعوا ذلك على احتمال القرى وسعة المزارع ، ثم ترجع كل قرية بقسمهم ، فيجمعون قسمهم ، وخراج كل قرية وما فيها من الارض العامرة ، فيبتدئون ويخرجون من الارض فدادين لكنائسهم ، وحماماتهم ، ومعدياتهم من جملة الارض ، ثم يخرج منها عدد الضيافة للمسلمين ، ونزول السلطان ، فاذا فرغوا ، نظروا الى ما في كل قرية من الصنائع والاجراء ، فقسّموا عليهم بقدر احتمالهم ، فان كانت فيهم جالية قسّموا عليها بقدر احتمالها ، ثم ينظرون ما بقي من الخراج ، فيقسمونه بينهم على عدد الارض ، ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم ، فان عجز احد وشكا ضعفا عن رزق ارضه ، وزعوا ما عجز عنه على الاحتمال ، وان كان منهم من يريد الزيادة اعطي ما عجز عنه اهل الضعف ، فان اختلفوا قسّموا ذلك على عدتهم ، وكانت قسمتهم على قراريط الدينار اربعة وعشرين قيراطا يقسمون الارض على ذلك .

بلغت جباية مصر السنوية مليونين من الدنانير في ولاية عمرو بن العاص ، ثم ارتفعت في ولاية عبد الله بن سعد زمان عثمان بن عفان الى اربعة ملايين (١٠٨) ، فقال عثمان لعمر بن العاص : يا عمرو ، هل تعلم ان تلك اللقاح درت بعدك ! ، فقال عمرو ، ان فصالحا هلك (١٠٩) . وقد لا تكون الزيادة راجعة الى التشديد والزيادة في الجباية فحسب ، بل قد تعود ايضا الى تقويم الضرائب العينية واخذها نقدا .

وقيل بلغت جباية مصر زمن عمر بن الخطاب اثني عشر مليون دينار (١١٠) ، وقيل اربعة عشر مليون دينار (١١١) ، وقيل جناها عمرو بن العاص عشرة ملايين (١١٢) ، وجباها في العام المقبل اثني عشر مليون (١١٣) ، وجباها عبد الله بن سعد اربعة عشر مليون (١١٤) ولكن المرحوم الرئيس ، يستبعد اكثر هذه التقديرات ، ويرى ضمن الادلة التي يحتج بها ، ان جباية مصر في عهد الامويين والعباسيين كانت اربعة ملايين ، ولم يحدث ما بين خلافة عثمان بن عفان وخلافة معاوية من فساد او خراب في الارض نحو ما يذكر المقرئ (١١٥) ، حتى تهبط جباية مصر من اربعة عشر مليون دينار كانت تؤديها في عهد الراشدين ، الى اربعة ملايين في عهد الامويين والعباسيين . لذلك فانه يرجح ان جباية مصر كانت زمن الراشدين اربعة ملايين دينار (١١٦) .

هذا الى ما كان من فتح برقة زمن عمر بن الخطاب ، حيث صالح عمرو بن

العاص أهلها على جزية قدرها ثلاثة عشر ألف دينار سنويا ، كانوا يدفعونها الى والي مصر من غير ان يأتيهم حاش او مستحث (١١٧) . وفتحت اطرابلس عام ٢٢ هـ (١١٨) ، وفتحت افريقية عام ٢٧ هـ في خلافة عثمان ، وصالح أهلها على مليونين ونصف من الدنانير ، ولكن المسلمين لم يدخلوها ثانية الا في خلافة معاوية بن ابي سفيان (١١٩) ، وغزا المسلمون جزيرة قبرص عام ٢٨ هـ ، وقيل عام ٢٩ هـ في خلافة عثمان ، وصالح أهلها على جزية سنوية مقدارها سبعة الاف دينار (١٢٠) . وغزا المسلمون في خلافة عمر بن الخطاب النوبة وصالحوهم على الهدنة واقامة علاقات تجارية بين الجانبين (١٢١) .

شرق العراق وخراسان :

لما جاء عمر بن الخطاب خبر فتح نهاوند عام ٢١ هـ ، اذن للمسلمين بالانسحاب في البلاد الشرقية (١٢٢) . وقد حقق المسلمون في هذا الوجه نصرا كبيرا ، وبدأت حواضر هذه البلاد تجيب المسلمين الى الجزاء والمنعة ، فعقد المسلمون لهم الذمة وكتبوا العهود والمواثيق .

قيل صالح أهل مدينة نهاوند عام ٢١ هـ على الخراج والجزية (١٢٣) ، وصالح على مثل صلحهم ، أهل الدينور ، وما سبذان ، ومهرجا نقذق ، وقزوين ، وزنجان ، وهمدان . ونكتت همدان ، ففتحت ثانية في خلافة عثمان ، ودفعت للمسلمين مائة الف درهم (١٢٤) . ولا تذكر الروايات بصدد الفريضة المالية على هذه المدن ، شيئا عن مقاديرها .

وقيل صالحت بعض المدن الاخرى على الجزية في كل سنة على قدر طاقة كل حال فيها ، وعلى ان ينصحوا للمسلمين ، ويدلوهم على الطريق ، ويقروا ضيفهم يوما وليلة (١٢٥) ، وعلى مثل هذا ، صالحت ماه بهراذان ، وماه دينار عام ٢١ هـ ، وصالحت الري وقومس عام ٢٢ هـ ، وقيل صالحت على الجزية والخراج ، واعطوا خمس مائة الف درهم ، وان يكونوا اسوة أهل نهاوند في خراجهم (١٢٦) . وصالحت اذربيجان عام ٢٢ هـ وقيل صالحت على ثمان مائة الف درهم ، وقيل صالحت على مائة الف درهم (١٢٧) . وصالحت الباب وتوآج ، واصطخر ، وقم ، وقاشان ، واصبهان ، وقيل صالحت على الجزية والخراج ، وان اشرافها ، اي اشراف اصبهان ، انفوا من الجزية فاسلموا ، وادوا الخراج (١٢٨) .

وصالحت الاهواز عام ١٦ هـ على مليونين وثمان مائة وتسعين الف درهم ، ثم

نقضت ، ففتحت ثانية عام ١٧ هـ ، ووظف عمر بن الخطاب عليها عشرة ملايين واربعمائة الف درهم ، ثم ردها الى الجزية (١٢٩) . وصالح اهل سابور عام ٢٦ هـ على ثلاثة ملايين وثلاث مائة الف درهم (١٣٠) ، وصالح اهل ارجان واهل دارابجرد عام ٢٧ هـ على مليونين ومائتي الف درهم لكل منهما (١٣١) .

وقيل فتحت خراسان خلا مرو عام ٢٢ هـ وصالحت على مليونين ومائتي الف اوقية (١٣٢) ، ثم نقضت زمان عثمان بن عفان فسار اليها عبد الله بن عامر عام ٣١ هـ وفتحها . وصالحت مرو على مليونين ومائتي الف درهم (١٣٣) ، وصالحت ابرشهر على مليون درهم وطعام ، وصالحت بلخ على اربع مائة الف درهم ، وصالحت سرخس على مائة وخمسين الف درهم (١٣٤) ، وصالحت نيسابور على مليون ، ويقال سبع مائة الف درهم ، وصالحت نسا على ثلاث مائة الف درهم ، وصالحت ابورد على اربع مائة الف درهم ، وصالحت طوس على ست مائة الف ، وصالحت هراة وبوشنج وباذغيس على الجزية ، وقيل على مليون درهم تقسم على الارض عدلا بينهم (١٣٥) ، ثم انتقضت خراسان في خلافة علي بن ابي طالب ، فلم تزل منتقضة حتى قتل (١٣٦) .

وصالحت زرنج من سجستان عام ٣٠ هـ على الف وصيف ، مع كل وصيف جام من ذهب (١٣٧) . وصالح دهقان زالق من سجستان المسلمين ، وان يكون بلده كبعض ما افتتح من بلاد فارس وكرمان (١٣٨) . وغزا الحارث بن مرة العبدي في خلافة علي بن ابي طالب السند فظفر واصاب مفتما وسبيا (١٣٩) .

اما بخصوص طريقة الجباية ، فنلاحظ ان الذين تولوا مصالحة المسلمين ، كانوا اولي الامر في الحكومة المحلية في المدينة ، او امير المدينة الحاكم ، او صاحب الاقليم ، فيروى ان (الفرخان) صالح المسلمين عن الري وقومس ، وصالح مرزبان اذربيجان على جميع اهل اذربيجان ، وكان اليه جباية خراجها ، وصالح دهقان الاهواز المسلمين على مال ، وصالح الهريذ على دارابجرد ، وصالح عظيم نسا على مثل صلح دارابجرد ، وصالح دهقان زالق ، ودهقان زرنج من سجستان ، وصالح مرزبان نيسابور على جميع نيسابور بوظيفة يؤديها للمسلمين قيل كانت مليون درهم ، وصالح مرزبان الطالقان والغارياب ، وصالح صاحب نسا ، وصاحب سرخس . وفي خلافة علي بن ابي طالب ، قدم مرزبان مرو الى علي بن ابي طالب في الكوفة ، فكتب له علي الى الدهاقين والاساورة والدهشلاوية ، ان يؤدوا اليه الجزية ، وكانت مرو صالحت المسلمين على مليونين ومائتي الف درهم ، وان عليهم قسمة المال ، وليس على المسلمين الا قبضها (١٤٠) ، وهذه اشارات تدل على ان المسلمين جعلوا جمع الفرائض المالية الى الرؤساء المحليين ، والعظماء ، والامراء ، فكان اذا جمع هؤلاء المال ، دفعوا للمسلمين ما صالحوا عليه ،

وهذا خلاف ما كان عليه الحال في سواد العراق ، حيث كان عمال الخراج من المسلمين يمسكون بزمام الامور المالية في سواد العراق ، ويستعينون على جمعها بالدهاقين ، اما في هذه البلاد ، فكان الرؤساء المحليون هم الذين يمسكون بزمام الامور المالية ، ويدفعون من المال للمسلمين ما صالحوهم عليه .

اما مقدار الجباية السنوية فغير معلوم ، ولا يمكن اجراء حساب عام لها ، لعدم توافر المعلومات عن مقدار الجزية في كل بلد ، وما ذكره الجهشيارى عن جباية هذه البلاد زمن الخليفة الرشيد ، ومقداره يزيد على مائة وخمسين مليون درهم فضلاً عن الاشياء العينية (١٤١) ، لا يفيد شيئاً في اعطاء فكرة عن جباية هذه البلاد زمن الراشدين ، لاسباب يعود بعضها الى اختلاف رقعة البلاد بين العهدين .



والى جانب الفرائض المالية التي كانت تجبى من الناس والارض في البلاد المفتوحة ، تناولت التنظيمات زمن الراشدين فرائض المال على التجارة .

عرف المال الذي كان يؤخذ من اهل التجارات في فترة ما قبل الاسلام باسم العشور او المكوس ، وكانت العرب تتعامل به في اسواقها التي كانت تعقدتها للتجارة . ويروى من هذا القبيل ان اكيدر السكوني ، وقنافة الكلبي كان من ولي منهما سوق دومة الجندل يأخذ العشور من التجار الذين كانوا يحضرون السوق وبيعون بضاعتهم فيها ، وكان بنو تميم يعشرون التجار في سوق المشقر ، وكان الجلندي بن المستكبر يعشر التجار في سوق دبا وفي سوق صحار بعمان ، وكانت الابناء تعشر التجار في سوق عدن وسوق صنعاء (١٤٢) ، فلما جاء الاسلام الفيت المكوس ، ولم يجز الرسول (ص) لمسلم ان يأخذ مكساً من تجار المسلمين ، ومما روي عنه (ص) لا يدخل الجنة صاحب مكس « (١٤٣) ، وكتب لمن اسلم من اهل الامصار مثل ثقيف واهل البحرين ودومة الجندل وغيرهم ، انهم لا يحشرون ولا يعشرون (١٤٤) ، فلما كان زمن عمر بن الخطاب وفتحت البلاد ، كتب زياد بن حذير اليه في تجار الحرب الذين يأتون ديار الاسلام ، فكتب اليه عمر ، ان يأخذ منهم مثلما يأخذون من تجار المسلمين (١٤٥) ، وقيل اخذ من تجارات اهل الحرب العشر على حسب ما كانوا يفعلون بمن يدخل اليهم من تجار المسلمين ، فانهم كانوا يأخذون من اموال المسلمين وامتعتهم اذا ادخلوها بلدهم العشر (١٤٦) . وروي عن عمر انه كتب ايضا بخصوص تجار الحرب ، قال : « من اقام

منهم ستة اشهر فخدمه العشر ، ومن اقام سنة فخذ منه نصف العشر» (١٤٧) . ولعل عمر بن الخطاب فعل ذلك بقصد الدعاية للاسلام او تقوية الحركة التجارية (١٤٨) ، ومن هذا القبيل ، كان الخليفة عمر يأخذ من تجار النبط الذين كانوا يأتون سوق المدينة بالزيت والحنطة من الشام نصف العشر لكي يكثر الحمل الى المدينة (١٤٩) .

ولم يقتصر اخذ العشور على تجار اهل الحرب ، وانما شمل تجار اهل الذمة وتجار المسلمين . روى ابو عبيد ان انس بن سيرين كتب لانس بن مالك سنة عمر فجاء فيها : يؤخذ من المسلمين من كل اربعين درهما ، درهم ، ومن اهل الذمة من كل عشرين درهما ، درهم ، ومن لازمة له (تجار الحرب كانوا يفدون الى دار الاسلام) من كل عشرة دراهم ، درهم . وذكر زياد بن حدير قال ، استعملني عمر على العشر فأمرني أن آخذ من تجار المسلمين ربع العشر ، ومن تجار اهل الذمة مثلي ما آخذ من تجار المسلمين ومن نصارى بني تغلب العشر (١٥٠) .

غير ان العشور على تجار الذمة ، وتجار المسلمين ، لم توضع على جهة مكوس الجاهلية وعشورها ، وانما وضعت على جهة أخرى . فبالنسبة لاهل الذمة قيل صالحوا على ذلك صلحا ، واقروا على ان يدفعوا من اموالهم التي يختلفون بها للتجارة من كل عشرين درهما ، درهما ، فكان يؤخذ منهم نصف العشر .

واما بالنسبة لتجار المسلمين ، فالفريضة التي كانت تؤخذ من تجارتهم ، كانت تؤخذ منهم على جهة الزكاة المفروضة في اموالهم كل سنة ومقدارها ربع العشر ، واموالهم التي تؤخذ منها ربع العشر ، هي الاموال التي يطلق عليها « الصامته » ، أو « الاموال الباطنة » من الذهب والفضة وعروض التجارة ، وسميت بذلك لامكان اخفائها ، وهي غير الاموال الظاهرة من الماشية والحرث والنخل (١٥١) .

كان الخليفة ابو بكر ، اذا اراد ان يعطي المرء نصيبه من المال سأل ان كان عنده مال قد حلت فيه الزكاة ، فان اخبره ان عنده مالا قد حلت فيه الزكاة ، قاصه مما يريد ان يعطيه . وكذلك كان عثمان بن عفان يفعل في خلافته ، فكان اذا خرج عطاء احدهم ، سأل ان كان عنده مال وجبت فيه الزكاة ، فان كان عنده مال وجبت فيه الزكاة ، حاسبه به من عطائه (١٥٢) ، وقيل ترك عثمان امر زكاة الاموال الظاهرة الى اصحابها يخرجونها بأنفسهم (١٥٣) .

فلما كثرت الفتوح ، وتصرفت التجار في البلدان ، جعل الخليفة عمر بن الخطاب العشارين لياخذوا زكاة ما يمر بهم من اموال التجار ، ويعتبروا النصاب والحوال (١٥٤) .

قال انس بن مالك ، بعثني عمر بن الخطاب على جباية العراق وقال : اذا بلغ مال المسلم مائتي درهم فخذ منها خمسة دراهم ، وما زاد على المائتين ، ففي كل اربعين درهما ، درهم (١٥٥) . وذكر الشيباني ان عمر بن الخطاب بعث زياد بن جريز (وقيل بن حدير) مصدقا الى عين النمر ، وأمره بان يأخذ من كل من يمر عليه بماله من المسلمين ولم يؤد ذكاته ، ان يأخذ من اموالهم ربع العشر ، ومن اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر ، ومن اموال اهل الحرب العشر ، وجعل عمر بن الخطاب نفقة العاشر ، اي المصدق ، من المال الذي يأخذه منهم (١٥٦) .

اما بخصوص زكاة الاموال الظاهرة ، فان ابا بكر حارب القبائل التي منعتها ورفضت تأديتها الى عمال الصدقات الذين كان بعثهم اليهم ليأخذوها ، فلما اعيدوا الى الطاعة صار عمال الصدقات يخرجون اليهم يأخذونها منهم في مياهم وبأفنيتهم ، ولا يكلفونهم الانتقال بمواشيهم من مواضعهم اليهم يبتغون التيسير عليهم ، وقد ارشد الرسول عليه السلام الى ذلك من قبل قال : « ... ولا تؤخذ صدقات المسلمين الا على مياهم وبأفنيتهم » (١٥٧) . وكان الخلفاء ، ابو بكر وعمر وعثمان وعلي ، يوصون عمال الصدقات الا يأخذوا حرزات المسلمين ، اي خيار اموالهم ، فلا يأخذوا الربى ، وهي الشاة التي يتبعها ولدها ، ولا الماخض ، اي الحامل ، ولا ذات الدر ، ولا الشاة السميكة التي اعدّها اهلها للذبح ، لما يحدث ذلك من الضرر لاصحاب المال ، والضعيفة عندهم ، وان لا يأخذوا الهرمة وذات العوار وامثالهما ، لما في ذلك من الحاق الاذى بالمصلحة العامة ، وكان عمال الصدقات يفرقون المال ثلاث فرق ، ثم يختار صاحب المال ثلثا ، ويأخذ المصدق الزكاة من الثلث الثاني . وكان بمقدور رب الماشية ان يبادل بما عنده الى صنف اخر ، كان يبادل معزى ببقر ، او ابلا ببقر ، او ان يدفع مالا نقدا ، دون ان يجبر احد على ذلك ، وانما كان يقبل ذلك تيسيرا على الذين يؤخذ منهم ، ووفاء للذين تؤخذ لهم (١٥٨) .

روي عن ابي بكر قال ، اذا تباينت اسنان الابل في فرائض الصدقات ، فمن بلغت عنده صدقة الجذعة ، وليست عنده جذعة ، وعنده حقة ، فانها تقبل منه ، ويجعل معها شاتين ، ان استيسرتا له ، او عشرين درهما ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة ، وليست عنده الا جذعة ، فانها تقبل منه ، ويعطيه المصدق عشرين درهما ، او شاتين . وجاء عن معاذ بن جبل وعلي بن ابي طالب مثل ذلك (١٥٩) .

كانت جباية الصدقات تتم بعد ان يكون اصحاب الماشية قد تجمعوا على مياهم وبأفنيتهم ، ورجعوا بمواشيهم من المواضع التي كانوا يرتادونها في فصل الربيع للكلا والمرعى ، وكان ذلك يحدث عادة في فصل الصيف ، وروي عن عمر بن الخطاب انه

كان يبعث عمال الصدقات في قنبل الصيف ، وروي عن مالك بن انس قال ، سنة السعاة (عمال الصدقات) ان يبعثوا قبل الصيف ، وحين تطلع الثريا ويسير الناس بمواشيهم الى مياههم ، لان ذلك رفق بالناس باجتماعهم على الماء ، وعلى عمال الصدقات لاجتماع الناس بالناس . واحب الشافعي ان يكون اخذها في شهر المحرم ، كان المحرم في الصيف او في الشتاء (١٦٠) .

وكانت الصدقة بعد ان تجمع ، تقسم في فقراء القوم الذين من ارباب الاموال فيهم اخذت الزكاة ، فان فضل شيء ، ففي فقراء القوم الذين يلونهم وهكذا (١٦١) . فاذا توفر شيء من اموال الزكاة بعد ان يكون قد فرغ من سد حاجة اصناف مستحقها ، حمل الى المدينة . ومما روي في هذا السبيل ان معاذ بن جبل كان يصدق الناس في اليمن زمن النبي (ص) وابي بكر ، ثم زمن عمر ، فبعث الى عمر بثلاث صدقة الناس ، فانكر ذلك عمر وقال ، لم ابعثك جابيا ولا آخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من اغنياء الناس فتردها على فقرائهم ، فقال معاذ ، ما بعثت اليك بشيء وانا اجد احدا يأخذه مني ، فلما كان العام الثاني بعث اليه شطر الصدقة ، فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العالم الثالث بعث اليه بها كلها ، فراجع عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك ، فقال معاذ : ما وجدت احدا يأخذ مني شيئا (١٦٢) .

ودفع من كان مسلما من اهل البلاد المفتوحة ما عليه من زكاة في مواشيه وزروعه . ذكر البلاذري ان الاعشار في بلد ، وديار ربيعة ، هي اعشار ما اسلمت عليه العرب او عمرته من الموات (١٦٣) . وبامتداد الاسلام الى خارج شبه الجزيرة ، صادف المسلمون في البلاد المفتوحة من الزروع ما اختلف في الوفرة والنوع عما كان مألوفاً في شبه الجزيرة ، وهو امر سيؤدي الى اختلاف الآراء حول ما يجب فيه الزكاة من الزروع وما لا يجب فيه ، للتنوع من جهة ، والوفرة التي جعلتها في عداد الثروة الاقتصادية في هذه البلاد من جهة اخرى ، ونذكر من هذه الزروع ، القطني بانواعها ، والزيتون ، والسلت والذرة (١٦٤) .

اما بخصوص مقادير اموال الزكاة التي كانت تجبى كل عام فأمر غير معروف ، والاشارات التي تذكر بعض الارقام اشارات جزئية وغير دقيقة ، ولا تنفع في اعطاء تقدير كلي ، قيل ان عمر بن الخطاب حمى ارض الريدة لنعم الصدقة ، وكان يحمل عليها في سبيل الله ، وكان مقدار ما يحمل عليه كل عام في سبيل الله اربعين الفا من انظر (١٦٥) ، وولى عثمان بن عفان الحكم بن ابي العاص صدقات قضاة ، فبلغت ثلاث مائة الف درهم (١٦٦) .



وبعد هذا ، ننتقل الى الحديث عن الآثار الاقتصادية التي ترتبت على فتح البلاد المحيطة بشبه الجزيرة العربية ، وما اتخذ فيها من التنظيمات ، ودور ذلك في حياة الدولة والناس .

اما بالنسبة للدولة ، فقد أدت الفتوحات على التدرج الى كثرة الاموال التي صارت تؤول الى نظرها ، مما جعل دورها يكثر في حياة الناس اكثر فاكثرا ، وكان في خلافة ابي بكر ، اذا جاءه المال قسمه بين الناس على السوية ، فليل جاءه مال من البحرين ، فأعطى كل انسان كان رسول الله (ص) وعده شيئا ، وكان جابر بن عبد الله قال لابي بكر ، قال لي رسول الله (ص) ، لو جاء مال البحرين اعطيتك هكذا وهكذا يشير بكفيه ، فقال له ابو بكر خذ ، فأخذ بكفيه ، ثم عده فوجده خمسمائة ، ثم قال له ، خذ اليها الفا وبقيت بقية من المال قسمها بين الناس بالسوية ، على الصغير ، والكبير ، والحر ، والمملوك ، والذكر ، والانثى ، فأصاب كل انسان سبعة دراهم وثلاث الدرهم ، فلما كان العام المقبل ، جاءه مال كثير هو اكثر من ذلك فقسمه بين الناس ، فأصاب كل انسان عشرين درهما ، ومرة اخرى جاءه مال فقسمه بين الناس ، فأصاب كل انسان نصف دينار ، وطالبه بعض الناس بتفضيل اهل السوايق والقدم والفضل في القسم فقال ، فما اعرفني ذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالاسوة فيه خير من الاثرة (١٦٧) .

ومنذ خلافة عمر بن الخطاب ، كثرت الاموال لاتساع الفتوح وامتدادها ، وضمن قرار وقف الارض المفتوحة ، وعدم قسمتها بين الفانمين ، موردا ماليا ثابتا للدولة . واذا جمعنا ما كان يؤخذ من الاموال من ارض العنوة ، وارض الصلح ، ومن اهل الدمة جزية وضريبة على التجارة ، ومن اهل الحرب اذا دخلوا بلاد الاسلام للتجارة ، (١٦٨) صار ما مقداره سنويا ، عدا الاموال العينية ، عشرين مليون دينار تقريبا ، (١٦٩) زد عليه او انقص منه قليلا ، الامر الذي شجع عمر بن الخطاب عام ٢٠هـ على سن الرواتب السنوية للمسلمين .

لم يتبع عمر التسوية في العطاء ، وانما أثر التفضيل ، وجعل السبق الى الاسلام والقراية من الرسول (ص) اساسا في تقدير الرواتب ، واتخذ المشاهد المشهورة في تاريخ الدعوة الاسلامية معالم في ترتيب الناس على طريق السبق وتقدير الرواتب ، فجعل بدر ، والحديبية ، وفتح مكة ، وحرب الردة ، والحروب الاولى التي عرفت بـ « الايام » في العراق والشام ، والقادسية واليرموك ، وما بعدها ، علامات في تدرج الرواتب والتفاضل بينها ، فأعطى على سبيل المثال ، من كان اسلم قبل بدر اكثر ممن

كان اسلم بعد بدر ، واعطى من كان اسلامه قبل فتح مكة اكثر ممن كان اسلامه بعد فتح مكة وهكذا . وكانت الرواتب ، اذا استثنينا بعض الحالات (١٧٠) ، تتراوح بين خمسة الاف درهم ، وثلاثمائة درهم وقيل مائتي درهم في السنة .

ففي المدينة ، اعطي اهل بدر من المهاجرين والانصار خمسة الاف خمسة الاف في كل سنة ، حليفهم ومولاهم معهم بالسواء ، والحق بهم الحسن والحسين لقرايتهما برسول الله (ص) ، وفرض لمن كان له اسلام كاسلام اهل بدر ، ومن مهاجرة الحبشة ممن شهد احدا اربعة الاف اربعة الاف ، وفرض لابناء البدريين الفين الفين ، وفرض لاسامة بن زيد بن حارثة اربعة الاف لمحبة رسول الله (ص) ابيه زيد بن حارثة ، وفرض لعمر بن ابي سلمة اربعة الاف لان امه ام سلمة زوج الرسول (ص) ، وفرض للناس على منازلهم وقراءتهم القرآن وجهادهم ، ثم جعل من بقي من الناس بابا واحدا ، والحق من جاء من المسلمين بالمدينة في خمسة وعشرين دينارا (١٧١) .

وفي العراق ، فرض لاهل الايام ثلاثة الاف ثلاثة الاف ، وفرض لاهل القادسية الفين الفين ، وفرض لاهل البلاء البارع منهم في الفين وخمسمائة بزيادة خمسمائة لكل واحد ، ثم فرض للروادف المثني خمسمائة خمسمائة ، ثم للروادف الثلث بعدهم ثلاثمائة ثلاثمائة ، وفرض للروادف الربيع مائتين وخمسين ، وفرض لمن بعدهم على مائتين (١٧٢) .

وفي الشام ، فرض لاهل اليرموك الفين الفين ، وفرض لمن جاء من بعد ذلك الفا الفا ، وفرض لاهل اليمن وقيس بالشام والعراق لكل رجل ما بين الفين ، الى الف وتسعمائة الى خمسمائة ، الى ثلاثمائة (١٧٣) .

وكتب عمر الى عمرو بن العاص في مصر ، انظر من قبلك ممن بايع تحت الشجرة (اي كان من اهل الحديبية) فاتم له العطاء مائتين ، أي مائتي دينار وهو ما يعادل الفين وخمسمائة درهم تقريبا ، واتمها لنفسك لامرتك ، واتمها لخارجة بن حذافة لشجاعته واتمها لعثمان بن ابي العاص لضافته (١٧٤) .

وفرض لامراء الجيوش ما بين تسعة الاف وثمانية الاف ، وسبعة الاف ، على قدر ما يصلحهم من الطعام ، وما يقومون به من الامور .

وشمل العطاء الموالي ، وفرض لاربعة الاف جندي انضموا الى المسلمين في معركة القادسية الفا الفا ، وانضم للمسلمين عدد من الاساورة بقيادة (سياه) احد قادة

يزدجرد ، فكتب عمر الى ابي موسى الاشعري فيهم ، ان الحقهم على قدر البلاء في افضل العطاء ، واكثر شيء اخذه احد من العرب ، ففرض لمائة منهم الفين الفين ، ولسته منهم في الفين وخمسمائة (١٧٥) .

كما شمل العطاء النساء ، ففرض لنساء مهاجرات ، منهن صفية بنت عبد المطلب ، ستة الاف درهم ، واسماء بنت عميس الف درهم ، وام كلثوم بنت عقبة الف درهم ، وام عبد الله بن مسعود الف درهم ، وفرض لنساء المهاجرين والانصار ستمائة ستمائة ، واربعمائة اربعمائة ، وثلاثمائة ثلاثمائة ، ومائتين مائتين (١٧٦) ، وفرض لنساء أهل الايام في العراق ثلاثمائة ثلاثمائة ، وفرض لنساء أهل القادسية في العراق ، ونساء أهل اليرموك في الشام مائتين مائتين (١٧٧) .

وفرض العطاء للذرية . وكان عمر لا يفرض للمولود حتى يظم ، فترك ذلك ، وأمر مناديا ينادي ، لا تعجلوا اولادكم عن الطعام ، فانا نفرض لكل مولود في الاسلام (١٧٨) . وفرض للطفل اذا ولدته امه مائة درهم ، فاذا ترعرع فرض له مائتين ، فاذا بلغ زاده (١٧٩) . وفرض للاطفال اللقطاء مائة مائة ، وكان يوصي بهم خيرا ، ويجعل رضاعهم ونفقتهم من بيت المال (١٨٠) .

والى جانب الرواتب ، فرضت الارزاق للمرأة والرجل والمملوك بمقدار جريبين من الطعام كل شهر (١٨١) ، واعطيت اموال اضافية على شكل معونة وسميت «المعاون» ، وقد امر عمر بن الخطاب بصرفها في فصل الربيع معونة للجند الذين كانوا يخرجون حينذاك الى البادية ليربعوا خيولهم ودوابهم (١٨٢) ، كما جعل لكل نفس منقوسة في رمضان درهما في كل يوم ، وفرض لازواج الرسول (ص) درهمين درهمين ، فأقر عثمان بن عفان الذي كان صنع عمر في رمضان ، وزاد فوضع طعام رمضان للمتعب الذي يتخلف في المسجد ، وابن السبيل ، والفقراء من الناس (١٨٣) .

كانت الاموال من الرواتب ، والارزاق ، والمعاون ، تصرف لاصحابها من واردات البلد الذي ينزلون فيه حسب سجلات اعدت لذلك (١٨٤) ، وكان توزيعها يتم وفق طريقة منظمة ، فكانت الرواتب في البصرة على سبيل المثال ، تدفع الى الامراء (كان الناس في البصرة زمن الراشدين موزعين الى اسباع ، وعلى كل سبع امير) والامراء يدفعونها الى العرفاء والنبلاء والامناء ، ويدفعها هؤلاء الى اصحابها في دورهم (١٨٥) . وكان ذلك يتم عادة في شهر المحرم من كل سنة (١٨٦) . الا ان دفعه في وقته المحدد لم يكن أمرا ميسورا دائما ، فكان العطاء يتأخر ، وكان يدفع احيانا اقساطا . واما الارزاق فكانت تجمع في دار تدعى «دار الرزق» (١٨٧) ، ويأخذ الناس ارزاقهم منها .

وكان عمر بن الخطاب يوزع العطاء في المدينة ، ويحمل ديوان خزاعة حتى ينزل قديدا ، فيأتيه الناس ، فلا يفيب عنه امرأة بكر ولا ثيب فيعطيهن في ايديهن ، ثم يروح فينزل عسفان فيفعل مثل ذلك (١٨٨) .

وبخصوص عطاء أهل المدينة وارضائهم ، فبعد أن تم اتخاذ الديوان وجعلت واردات كل بلد موقوفة على منفعة اهله من رواتب وغيرها ، عد أهل المدينة شركاء الفاتحين في البلاد المفتوحة ، وعلى سبيل المثال ، كتب عمر بن الخطاب الى عثمان بن حنيف في العراق ، ان احمل الى أهل المدينة اعطياتهم ، فانهم شركاؤهم ، فكان يحمل ما بين العشرين الف الف الى الثلاثين الف الف (١٨٩) ، ولا بد انه كان يحمل الى المدينة من بلاد الشام ومصر ، وان كنا لانعلم مقدار ذلك ، سيما وقد شارك أهل المدينة في فتوح الشام ومصر . وكان عمر بن الخطاب يبعث في كل سنة غازية من أهل المدينة ترابط بالاسكندرية (١٩٠) .

وقيل لما كثر المال قال عمر ، لئن عشت الى هذه الليلة من قابل ، لالحقن آخر الناس باولاهم حتى يكونوا في العطاء سواء ، فتوفي قبل ذلك (١٩١) .

وعلى أية حال ، فان الوقت كان كفيلا بتقليل الفوارق بين الناس في الرواتب ، وكان الموت من أهم العوامل التي كانت تعمل على ازالة الفئات التي فضلت في العطاء ، نظرا الى ان السبق الى الاسلام وهو علة الاثرة في العطاء والتفضيل لا يورث . وفي خلافة عثمان كثر الخراج ، واتاه المال من كل وجه ، وادر الارزاق ، وكان لما استخلف زاد الناس مائة درهم في العطاء (١٩٢) ، غير ان توسعه في بذل الاقطاعات من ارض الصوافي (١٩٣) ، وهيمنة بني امية على زمام الامور ، ادى الى انتقاد سياسة الدولة ومنها سياسة الاقتصاد في زمنه والثورة عليه ، فلما استخلف علي بن ابي طالب ، اعطى الناس بالسوية ، ولم يفضل احدا على احد ، واعطى الموالي كما اعطى الصليبة ، وكان كلما جاءه مال وزعه في الناس ، فاعطى في سنة واحدة اربع مرات وقال ، اني لست لكم بخازن (١٩٤) .

ومما يجدر ذكره ، ان العطاء والارزاق كانت تفرض لاهل الحاضرة من المسلمين دون غيرهم من الذين كانوا لا يحضرون محاضر المسلمين ولا يشهدون مشاهدتهم ، وهي اشارة الى ان الجهاد والدفع عن البلاد والعباد كان المبرر لبذل العطاء . وخطب عمر ابن الخطاب الناس بالجابية فقال « . . فمن اسرع الى الهجرة ، اسرع به العطاء ، ومن ابطأ عن الهجرة ، ابطأ عنه العطاء ، فلا يلومن رجل الا مناخ راحلته » (١٩٥) . وقيل ان رجلا من أهل البادية سأل ابا عبيدة ان يرزقهم فقال ، لا والله ، لا ارزقكم حتى ارزق

اهل الحاضرة ، فمن اراد بحجة الجنة فعليه بالجماعة (١٩٦) ، ومما قاله ابو عبيد بهذا الخصوص : « فاما درور الاعطية على المقاتلة واجراء الارزاق على الذرية فلم يبلغنا عن رسول الله (ص) ولا عن احد من الائمة بعده انه فعل ذلك الا باهل الحاضرة الذين هم اهل الغناء عن الاسلام » (١٩٧) . وكان عمر لا يعطي اهل مكة عطاء ، ولا يضرب عليهم بعثا . وكان اهل البادية الذين كانوا لا يشتركون في الجهاد ، لاعطاء من بيت المال لهم ولا ارزاق ، وانما كانت تؤخذ الصدقات من اغنيائهم وترد في فقرائهم ، واذا اصابهم الجوائح اغيثوا حتى يرفع ما بهم عنهم (١٩٨) ، على نحو ما جرى في عام الرمادة .

وانشئت المدن والمساجد في البلاد المفتوحة ، البصرة والكوفة في العراق ، والفسطاط في مصر ، ووسع عثمان بن عفان عام ٢٦ هـ المسجد الحرام ، وابتاع من اجل ذلك من قوم منازلهم . ووسع عام ٢٩ هـ مسجد الرسول (ص) في المدينة ، وحملت له الحجارة من بطن نخل ، وجعل في عمده الرصاص وجعل طوله مائة وستين ذراعا ، وعرضه مائة وخمسين ذراعا (١٩٩) .

ودفعت الدولة اضافة لما سبق ذكره من العطاء والارزاق ، الرواتب للموظفين ، فكان زياد بن ابيه على سبيل المثال ، يتقاضى كل يوم درهمين اجرا على قسمة الغنائم ، وبلغ راتب عامل كل كورة من كور الموصل مائتي درهم (٢٠٠) ، هذا اضافة الى رواتب الخلفاء والولاة والقضاة وباقي موظفي الجهاز الاداري . كما ساهمت الدولة في الانفاق على الحملات العسكرية ، والمنشآت العامة ، ومشاريع الري وامثال ذلك من المصالح العامة (٢٠١) .

والشواهد السابقة تدل على مدى الدور الذي صارت تلعبه الدولة في حياة الناس ، ولكنها لم تتخذ هذا الدور في هذه الفترة للهيمنة عليهم ، والقلبة والقهر نيم ، فقد ابى عمر بن الخطاب ان يوسع على نفسه في معيشتة التي فارقه الرسول (ص) وابو بكر عليها (٢٠٢) . وكان اذا استعمل عاملا . كتب له عهدا ، واشهد عليه رهطا من المهاجرين والانصار ، واشترط عليه ان لا يركب برذونا ، ولا يأكل نقيا ، ولا يلبس رقيقا (٢٠٣) ، ويقول لهم اني انزلت نفسي واباكم من هذا المال بمنزلة والي اليتيم ، قال تعالى : « ومن كان غنيا فليستعفف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف » (٢٠٤) . وكان اذا وفدوا عليه انتبه الى لباسهم واكلهم عنده . قيل ان عمرو بن العاص قدم عليه مرة ، فقدم له ثريدا ، وادخل عمر يده في الثريد فملاها ، وناولها عمروا ، فجعلها عمرو في يده اليسرى ويأكل باليمنى ، ووقد مصر ينظرون ، فلما خرجوا قال عمرو ، والله لقد علم اني بما قدمت به من مصر لفني عن الثريد الذي ناولني ، ولكنه اراد ان يختبرني ، فلو لم

اقبلها للقيت منه شرا (٢٠٥) . وكان اذا بلغه عنهم كثرة في المال قاسمهم ، وقاسم عمرو بن العاص ، وسعد بن ابي وقاص ، وابا هريرة وغيرهم (٢٠٦) .

كان عثمان بن عفان يعيش من ماله ، وكان علي بن ابي طالب متقشفا . ويصف ابن الطقطقي دولة الراشدين بانها لم تكن من طرز دول الدنيا ، وكان هديها هدي الاولياء ، وهي بالنبوات ، والرتب الدينية ، والامور الاخرية اشبه من الرتب الدنيوية في جميع الاشياء (٢٠٧) .

اما بالنسبة للناس . فقد وجد المسلمون منهم في البلاد المفتوحة سعة من بعد ضيق ، فانشاوا المدن ، واختطوا المنازل فيها ، وسكنوا ماجلا عنه اهله من الدور والمنازل في الاسكندرية ، ومدن بلاد الشام وغيرها . وكانوا اذا حل الربيع خرجوا بدوابهم يتربعون ، فكتب عمر بن الخطاب الى سعد بن ابي وقاص وعتبة بن غزوان في العراق ، ان يتربعا بالناس في كل حين ربيع في اطياب ارضهم من كل سنة ، وامر لهم في وجههم هذا بمعونة من المال (٢٠٨) . وخطب عمرو بن العاص الناس في مصر فقال : يا معشر الناس ، انه قد تدلت الجوزاء ، وذكت الشعرى ، واقلعت السماء ، وارتفع الوباء ، وقل الندى ، وطاب المرعى ، ووضعت الحوامل ، ودرجت السخائل ، وعلى الراعي بحسن رعيته حسن النظر ، فحي لكم على بركة الله الى ريفكم ، فناولوا من خيره ، ولبنه ، وخرافه ، وصيده ، واربعوا خيولكم ، واسمنوها ، وصونوها والزموها ، واستوصوا بمن جاورتموه من القبط خيرا . وكانوا يقيمون في وجههم هذا حتى يحمض اللبن ويشتد العود ، ويكثر الذباب ، وهي اشارة الى انقضاء الربيع ودخول الصيف ، فعند ذلك يعودون الى الفسطاط ، وكانت قبائل العرب في مصر تنزل المواضع المختلفة ، فكان آل عمرو بن العاص ، وآل عبد الله بن سعد ينزلون في منف ووسيم ، وكانت هذيل تنزل في بنا وبوصير ، وعدوان في بوصير ، وعك في بوصير ومنوف واتريب ، وهذيل في منف وطرابيه ، الصدف ولخم في الفيوم وغيرها (٢٠٩) .

وكثرت الاموال في ايدي المسلمين . وبلغت ثروات بعضهم مقادير كبيرة تدعو الى الشك والارتياب ، فقليل كانت ثروة عثمان بن عفان يوم قتل خمسون ومائة الف دينار ، والاف الف درهم ، وقيمة ضياعه بوادي القرى وغيرها مائة الف دينار ، وخلف خيلا كثيرا وابلا (٢١٠) ، واشترى علي بن ابي طالب ارضا بينبع بثلاثين الف درهم وكانت له مزارع في ارض ينبع والمدينة ، وحرّة الرجلاء ، وفدك ، ووادي القرى (٢١١) . وبلغ مال الزبير بن العوام بعد وفاته خمسين الف دينار ، وخلف الف فرس ، والف عبد وامة ، وكان قد ابنتى دارا بالبصرة . وابنتى دورا في الفسطاط والاسكندرية والكوفة (٢١٢) . وكانت غلة طلحة بن عبيد الله من العراق الف دينار كل يوم ، وغلته

بناحية السراة أكثر من ذلك ، وبنى دارا بالكوفة ، وشيد دارا بالمدينة ، وبنها بالاجر والجص والساج . وبلغ ربع ثمن مال عبد الرحمن بن عوف اربعة وثمانين الفا ، وكان على مربطة مائة فرس ، وله الف بعير ، وعشرة آلاف شاة من الغنم ، وبنى دارا بالمدينة ووسعها . وكان لسعد بن ابي وقاص دار بالعقيق ، فرفع سمكها ووسع فضاءها ، وخلف زيد بن ثابت من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس ، غير ما خلف من الاموال والضياح التي بلغت قيمتها مائة الف دينار . وبلغت تركة يعلى بن منية ثلاثمائة الف دينار (٢١٢) .

ويقول ابن خلدون بصدد هذه الثروات ، وهم ، أي الصحابة ، مع ذلك على خشونة في عيشهم ، فكان عمر يرقع ثوبه بالجلد ، وكان علي يقول ، ياصفراء ويابيضاء غري غري ، وكان ابو موسى يتجافى عن اكل الدجاج ، وعلى الجملة كانت اموالاحللا ، وكان حالهم فيها على القصد والاعتدال ، ونفقاتهم في سبيل الحق ومذاهبه ، واكتساب الدار الاخرة (٢١٤) ، فحبس عمر بن الخطاب بعض ماله في وجوه الخير وتوفي مدينا ، وحبس علي بن ابي طالب مزارعه صدقات بين بنيه وأهله واقاربه وفي سبيل الله (٢١٥) ، وكذلك فعل الزبير بن العوام (٢١٦) .

ولكن وفرة المال ادت عند البعض الى ظهور البذخ والترف ، مما اغضب الاتجاه الذي كان ينادي بالانزاع والتشفي ابداء ، كما ادت الى ارتفاع اسعار بعض السلع ، ففي عهد الرسول (ص) كانت الدية مائة من الابل ، وقيل كانت قيمة البعير اذ ذاك اربعين درهما ، فكانت الدية اربعة الاف درهم ، ثم غلت الابل في خلافة ابي بكر ، فكانت قيمة البعير ثمانين درهما ، ثم غلت في خلافة عمر ، فكانت قيمة البعير عشرين ومائة درهم ، فكانت الدية على عهد عمر بن الخطاب اثني عشر الف درهم (٢١٧) .

اما المواد الغذائية ، وبخاصة ما كان يوزع منها مجانا ، كالقمح ، ارزاقا للمقاتلة وذرياتهم ، فيبدو انها شهدت في هذه الفترة ثباتا في الاسعار بعض الشيء ، فمن جهة ، كانت الدولة تقبل الفرائض المالية العينية على الارض من المزارعين ، فكانوا لا يضطرون الى بيع منتوجاتهم باسعار رخيصة ، ومن جهة اخرى ، كان المقاتلة وعيالاتهم نتيجة اخذ ارزاقهم عينا ، لا يحتاجون الى شراء هذه المواد الغذائية . اما السلع الاخرى ، وبخاصة الكمالية منها ، فلا بد انها شهدت تغيرا في اسعارها (٢١٨) .

اما بخصوص اهل الذمة من الناس ، فقد حبيت الدولة اليهم البقاء ، وعدم الجلاء عن البلاد المفتوحة ، وعقدت لهم الذمة والعهد ، وتركت الارض بايديهم يزرعونها ، ويؤدون عنها الفريضة المالية المقررة ، وقد فرضت الدولة عند تقرير الضرائب ، ان

لا يظلم احد ، وان لا يكلف احد فوق ما يطيق (٢١٩) ، وجعلت ادارة هذه المصلحة مركزية ، والاشراف عليها مباشرا ، والفت الامتيازات القديمة ، وتحسّر الفلاح من سيطرة الدهاقين وامثالهم . وتحول هؤلاء ، أي الدهاقين ، الى جباة ، وصار الفلاح مسؤولا عن خراج ارضه وجزية رأسه (٢٢٠) . قيل لعامر الشعبي ، أحد فقهاء العراق واعلامه العلماء ، ان اناسا يزعمون ان اهل السواد عبيد ، فقال الشعبي ، فعلام تؤخذ الجزية من العبيد (٢٢١) ، وهي اشارة الى انهم احرار .

وكان اذا حضر مال الجباية عمر بن الخطاب ، خرج مع المال جماعة من مصر اليه ، يشهدون اربع شهادات بالله انه من طيب ، ما فيه ظلم مسلم ولا معاهد (٢٢٢) .

وروي عن علي بن ابي طالب ، انه استعمل رجلا على عكبري (على بعد عشرة فراسخ من بغداد) فقال له على رؤوس الناس ، لا تدعن لهم درهما من الخراج ، ثم قال له القني عند انتصاف النهار ، فلما حضر قال له ، لا تبيعن لهم في خراج حمارا ، ولا بقرة ، ولا كسوة شتاء ولا صيف ، وارفق بهم ، فان عصيتني نزعك ، وكان من الرفق بهم في هذا الوجه ، ان يؤخذ منهم مما يسهل الاداء فيه عليهم (٢٢٣) .

واضافة الى فتح باب الزراعة امام اهل الدمة ، فتحت ابواب الصناعة والتجارة وغيرها من المجالات الاقتصادية ، ووفرت لهم الدولة بجيشها الامن على الاموال والنفوس ، واتاحت لهم المناخ المناسب للكسب والانتاج . وكانت المعاملات الاقتصادية من البيوع والشركة وغيرها تجري بحق المسلمين واهل الدمة على السواء . واحيطت حالات التحول الى الاسلام بالرضا والسرور ، ورفعت الجزية عن راس كل من كان يسلم منهم (٢٢٤) . وكانت وصية الخلفاء بهم : اوصي الخليفة من بعدى ، باهل الدمة خيرا ، ان يوفى لهم بعهدهم ، وان يقاتل من ورائهم ، وان لا يكلفوا فوق طاقتهم (٢٢٥) .

ولما كانت الدولة لا تصرف الرواتب الا للمقاتلة ، ولا تجعل الاستحقاقات للجند الا بعلقة الجهاد والدفع عن البلاد . ولم تقسم الارض بين الجند الفاتحين وجعلتها وقفا على المصلحة العامة للمسلمين ، وكان باستطاعة اهل الدمة ان يتحولوا الى الاسلام ، وينضموا للجيش ، وكان الجميع ، بفضل الجيش ومرابطته ، يتفيؤون ظلال الامن والطمانينة ، ويباشرون ما احبوا من المهن والصنائع ، صار القول بان العلاقة بين الدولة واهل الدمة كانت اقرب الى علاقة بين راع ورعيته منها الى شعب يعيش على حساب شعب ، وشعب يحصد ما يزرع غيره (٢٢٦) . هذا علاوة على ان اي بلد لا بد له من جيش يحميه ويدودعنه ، فضلا عن ان يكون حامل فكر للناس . وضمن العيش للقومة بهذه الاهداف ، اي الجيش ، لا يجوز ان نصف الجيش بهذا السبب انه شعب يحصد ما يزرع غيره ، وهذا اذا سلمنا ان الناس يؤثرون الجندية على غيرها ، وانهم مجال لا يوازيه في المنفعة والمكاسب المادية مجالات العمل الاخرى .

الحواشي :

- (١) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٣١ ، ابو عبيد بن سلام الاموال ص ١١٧، ٣٩ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٢٩٧ .
- (٢) يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ٥٢ .
- (٣) البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٢٩٨ .
- (٤-٥) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٢ ص ٣٤٦ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٢٩٩ . ابو هلال العسكري ، الاوائل ص ٢١٨ .
- (٦-٧) خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١١٧ - ١١٩ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٠٤ .
- (٨) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ١٣٤ ، ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج ٢ ص ٢٨١ .
- (٩) اورد البلاذري بخصوص ذلك قول ابي حنيفة قال : ايما ارض اخذت عنوة مثل السواد والشام ولم تقسم ففي رقاب اهلها الجزية وعلى الارض الخراج .
انظر : البلاذري ، فتوح ج ٣ ص ٥٤٦ .
- (١٠) روى خليفة بن خياط قال : جهد زياد في سلطانه ان يخلص الصلح من العنوة فما قدر .
انظر : خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٣٦ .
- (١١) ذكر خليفة بن خياط بخصوص فتح الري : فافتحت الري عام ٢٤ هـ صلحا او عنوة .
انظر : خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٥٧ .
- (١٢) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ١٤٦-١٤٧ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ١٣٩-١٤٨ .
- (١٣) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٢ ص ٣٧٥ ، ٥٨٧ ، ج ٤ ص ٣١ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٠٠ .
- (١٤) من هذه القرى : اليس ، الحيرة ، بانقيا ، انظر : ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٢ ص ٥٨٤ . يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ٥٢، ٥٣ .
- (١٥) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ١٠٣ ، ابن قتيبة ، المعارف ص ٢٤٨ . ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٢ ص ٥٨٧ .
- (١٦) ابن قتيبة ، المعارف ص ٢٤٨ . خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٣٦ .
- (١٧) ابن قتيبة / المعارف ص ٢٤٧ - ٢٤٨ . ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ٨٩ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٣٦٤ ، ٣٦٦ . السيوطي ، تاريخ الخلفاء ص ١٥٦ .
- (١٨) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ٨٢-٩٠ . خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٤٢-١٤٤ . السيوطي ، تاريخ الخلفاء ص ١٣٢ .
- (١٩) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٠ . خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٣٩ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ١٤٦ - ١٤٧ . ابن قتيبة ، المعارف ص ٢٤٨ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٠٥ .

- (٢٠) انظر : ابو يوسف ، الخراج ص ٢٢-٢٨ ، ٣٥ .
- (٢١) كان ممن يرى رأي عمر من الصحابة : عثمان بن عفان ، وعلي بن ابي طالب ، وطلحة بن عبيدالله ومعاذ بن جبل وعبد الله بن عمر وغيرهم ، وكان ممن يخالف رأي عمر عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وبلال بن رباح .
- انظر : ابو يوسف ، الخراج ص ٣٥ . ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ٨٨ .
- (٢٢) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٧٢-٧٩ . البغدادي ، تاريخ بغداد ج ١ ص ٩ . الماوردي ، الاحكام السلطانية ص ١٣٧ ، ١٤٧ .
- (٢٣) ابو يوسف ، الخراج ص ٣١-٣٢ . الشافعي ، الام ج ٢ ص ١٠٢ ، ٨١ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٨٦-٨٧ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٢٢٨ .
- (٢٤) ابن عساکر ، تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ١٨٣ ،
وانظر : محمد بطاينة ، فتح فلسطين - بحث في المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام ، المجلد الثالث ص ٤٩ .
- (٢٥) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٥٨٦ - ٥٨٧ . ابو عبيد بلام ، الاموال ص ٨١-٨٤ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ١٧٩ ، ج ٢ ص ٢٢٧ . ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج ٢ ص ٣٦٤ .
- (٢٦) كتب سعد بن ابي وقاص عن العراق الى عمر بن الخطاب قال : « .. وعدنا قليل ، وقد كثر اهل صلحنا ، وان اعمر لنا واوهن لعدونا تالفهم » . ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٥٨٥ .
- (٢٧) سورة الحشر الايات ٦-١ .
- (٢٨) ابو يوسف ، الخراج ص ٢٦-٢٧ .
- (٢٩) ابو يوسف ، الخراج ص ٢٤-٢٦ . الازدي ، فتوح الشام مخطوط ص ٤٧ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٨٠-٨٧ . يحيى بن ادم ، الخراج ص ٢٧ . ابن عساکر ، تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ١٨٢ .
- (٣٠) ابو حنيفة الدينوري ، الاخبار الطوال ص ١١٧ . ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٢ ص ٥٩٤ .
- (٣١) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٢٠٥ . ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٢ ص ٥٩٤ .
- (٣٢) خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٢٠ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ١٥٥ .
- (٣٣) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٢٥٧ . ابن عساکر ، تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ١٧٦ .
- (٣٤) يوليوس فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص ٢٧ .
- (٣٥) يوليوس فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص ٢٨-٢٩ .
- (٣٦) بشأن مدلول لفظي « الجزية والخراج » انظر : محمد الرمس ، الخراج والنظم المالية ص ١١٦-١٢٧ .
- (٣٧) ديتيل دينيت ، الجزية والاسلام ص ٣٠ ، ٤١ ، ٤٢ . يوليوس فلهوزن ، تاريخ الدولة العربية ص ٢٩ .

- (٣٨) دينيل دينيت ، الجزية والاسلام ص ٦٠، ٦١، ٦٢ .
- (٣٩) المصدر نفسه ص ٤٠ .
- (٤٠) من الشواهد التي تدل على وجود ضريبتين : ضريبة الراس (الجزية) وضريبة الارض (الخراج) : ما ذكره ابو يوسف عن محمد بن اسحاق عن الزهري قال : فترك (عمر) الارض واهلها ، وضرب عليهم الجزية ، واخذ الخراج من الارض . ابو يوسف ، الخراج ص ٢٨ ، ص ٣٥ . وما ذكره ابو عبيد قال : وفرق عمر بين خراج الراس وخراج الارض . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٢١١ . وقال حسن بن صالح : واما سوادنا هذا ، فاننا سمعنا انه كان في ايدي النبط ، فظهر عليهم اهل فارس ، فكانوا يؤدون اليهم الخراج ، فلما ظهر المسلمون على اهل الجزية ، تركوا السواد ومن يقاتلهم من النبط والدهاقين على حالهم ، ووضعوا الجزية على رؤوس الرجال ، وقسموا عليهم ما كان في ايديهم من الارض ، ووضعوا عليها الخراج .
- انظر : يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ٢٢ .
- (٤١) ابو هلال العسكري ، الاوائل ج ١ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .
- (٤٢) روى ابو جعفر الطبري عن ابن اسحاق قال : وافتتحت نهاوند ، فلم يكن للاعاجم بعد ذلك جماعة . انظر : ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ١١٦ . وانظر : د. صالح العلي ، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية ص ١٣٣ .
- (٤٣) ابو يوسف ، الخراج ص ٢٧-٢٨ .
- (٤٤) الجهشيارى ، الوزراء والكتاب ص ٨٩ . ابو حنيفة الدينوري ، الاخبار الطوال ص ٧١ . المسمودي ، التنبية والاشراف ص ٨٩ . ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج ١ ص ٢٦٨ .
- (٤٥) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج ١ ص ٢٦٨ .
- (٤٦) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٢ .
- (٤٧) ابو يوسف ، الخراج ص ٢٨ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٩٨ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٣٠ - ٣٣١ .
- (٤٨) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ١٠٢، ١٢١ .
- (٤٩) يذكر اليعقوبي جبايتين للسواد في خلافة عمر بن الخطاب بلغت الاولى ثمانين الف الف درهم وبلغت الثانية عشرين ومائة الف الف درهم ، فاذا كان التنظيم المالي في العراق بدأ عام ٢١ هـ ، وحصلت الجباية الاولى عام ٢٢ هـ ، فتكون الجباية الثانية اخذت عام ٢٣ هـ على اساس التعديل الذي يمكن ان يكون تم عام ٢٢ هـ ، وقتل عمر بن الخطاب عام ٢٤ هـ . تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٢ .
- (٥٠) انظر : البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٣١ .
- (٥١) من اجل هذه الاختلافات ، انظر :
- ابو يوسف ، الخراج ص ٣٦ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٩٦-٩٨ . اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٢ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٢٩ - ٣٣٢ . ابو هلال العسكري ، الاوائل ج ١ ص ٢٤٤ .
- (٥٢) انظر : اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٢ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٣٢-٣٣٣ .

- (٥٣) انظر : اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٢ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٢٢٢-٢٢٣ .
- (٥٤) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٣٩٩ . ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٥٨٦-٥٨٧ .
- (٥٥) يقول يحيى بن ادم بخصوص الصوافي : فذلك للمسلمين ، وهو الى الامام ، ان شاء اقام فيها من يعمرها ويؤدي الى بيت مال المسلمين عنها شيئا ، ويكون الفضلة له ، وان شاء انفق عليها من بيت مال المسلمين ، واستاجر من يقوم فيها ، ويكون فضلها للمسلمين ، وان شاء اقطعها رجلا ممن له غناء عن المسلمين . يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ٢٢ .
- (٥٦) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٣٩٩ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٢٢٤ .
- (٥٧) ابويوسف ، الخراج ص ٢٨ . ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٧٥ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ج ٤ ص ٣٢ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ١١٦ - ١١٧ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٠٠ . دنييل دينيت ، الجزية والاسلام ص ٥٤ .
- (٥٨) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٥ ، ٣١ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٢٢٧ .
- (٥٩) الدوري ، النظم الاسلامية ص ١٢٥ . وكان عثمان بن حنيف بعد ان فرغ من عرضهم واحصائهم اعلم النهاقين بعددهم وكسر الخواتيم . ابو يوسف ، الخراج ص ١٢٨ .
- (٦٠) ابو يوسف ، الخراج ص ١٢٨ ، ٢٧ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٢٢ .
- (٦١) كتب عمر بن الخطاب الى امراء الاجناد ان يضربوا الجزية ، ولا يضربوها على النساء والصبيان ، ولا يضربوها الا على من جرت عليه موسى . ابو يوسف ، الخراج ص ١٢٨ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥١ ، ٥٥-٥٦ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ١٤٨ ، ١٨٠ . يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ٧٣ .
- (٦٢) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٢ ص ٥٨٢ .
- (٦٣) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥٥ .
- (٦٤) المصدر نفسه ص ٧٤ .
- (٦٥) ابو يوسف ، الخراج ص ١٢٢ - ١٢٣ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥٦ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٢٦ ، ٣٢٠ . ابو هلال العسكري ، الاوائل ج ١ ص ٢٤٥ .
- (٦٦) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٢ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٣٣ .
- (٦٧) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٢ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٢١٣ - ٢١٤ .
- (٦٨) كان من عمال الخراج على السواد في خلافة عمر بن الخطاب : عثمان بن حنيف على ماسقي الفرات ، وجديفة بن اليمان على ماسقي دجلة . انظر : ابو يوسف ، الخراج ص ٣٦-٤٨ .
- (٦٩) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٧٤ .
- (٧٠) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٢ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٣٢ .
- (٧١) ابو هلال العسكري ، الاوائل ج ١ ص ٢٤٥ .
- (٧٢) دنييل دينيت ، الجزية والاسلام ص ٥٧ .
- (٧٣) ابو يوسف ، الخراج ص ١٢٢ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥٩-٥١ .

- (٧٤) الأزدي ، فتوح الشام ص ٨٢ . قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٢٨٨ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ١٢٤ .
- (٧٥) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ١٤٨ .
- (٧٦) قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٢٩٠ ، ٢٠٠ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص : ١٢٧ ، ١٣٩ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٤ ، ١٧٩ .
- (٧٧) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ١٤٨ .
- (٧٨) ابو يوسف ، الخراج ص ١٢٨ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥٥ ، ٦٩٥ . يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ٧٣ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ١٤٨ . ابن عساكر ، تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ١٥١ .
- (٧٩) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ١٥٧ .
- (٨٠) المصدر نفسه ج ١ ص ١٨٧ .
- (٨١) ابن عساكر ، تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ١٧٦ .
- (٨٢) دنييل دينيت ، الجزية والاسلام ص ٩٦ - ٩٧ .
- (٨٣) ابن عساكر ، تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ١٨٣ - ١٨٤ .
- (٨٤) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .
- (٨٥) الجهشيارى ، الوزراء والكتاب ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .
- (٨٦) قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ١٧٥ - ١٧٦ .
- (٨٧) ابو يوسف ، الخراج ، ص ٤١ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٠٥ .
- (٨٨) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٠٦ - ٢٠٨ . قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٣١٣ .
- (٨٩) ابو يوسف ، الخراج ص ٢٠ - ١٢١ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢١٦ .
- (٩٠) قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٣١٤ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢١١ .
- (٩١) ابو يوسف ، الخراج ص ٤٠ . الدوري ، النظم الاسلامية ص ١٢٨ .
- (٩٢) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .
- (٩٣) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ٦٠ .
- (٩٤) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٠ . قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٣٣٧ .
- (٩٥) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٢ .
- (٩٦) ابن عبد الحكيم ، فتوح مصر ص ٨٥ .
- (٩٧) المصدر نفسه ص ٨٢ - ٨٤ .
- (٩٨) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٠ . قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٣٣٧ .

- (٩٩) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ٧٠ ، ٧٢ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٢ . قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٣٣٧ .
- (١٠٠) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٢ .
- (١٠١) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ٩٠ .
- (١٠٢) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ٧٢،٧٠ .
- (١٠٣) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٤ . قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٣٣٨ .
- (١٠٤) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٣ .
- (١٠٥) دنييل دينيت ، الجزية والاسلام ص ١٥٠ - ١٥١ .
- (١٠٦) المقرئ ، خطط المقرئ ج ١ ص ١٣٦ - ١٣٧ .
- (١٠٧) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ١٥٢-١٥٣ . المقرئ ، خطط المقرئ ج ١ ص ١٤١ .
- (١٠٨) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٣ ، ٢٥٦ . قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٣٤٠ .
- (١٠٩) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٥٧ .
- (١١٠) المقرئ ، خطط المقرئ ج ١ ص ١٤٤ ، ١٨٢ .
- (١١١) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٤ .
- (١١٢-١١٣-١١٤) المقرئ ، خطط المقرئ ج ١ ص ١٤٤-١٤٥ .
- (١١٥) المقرئ ، خطط المقرئ ج ١ ص ١٨٢ .
- (١١٦) محمد الرئيس ، الخراج والنظم المالية ص ٤٩ - ١٥٥ .
- (١١٧) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٦٤ .
- (١١٨) المصدر نفسه ج ١ ص ٢٦٦ .
- (١١٩) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٥٦ .
- (١٢٠) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .
- (١٢١) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٨١ .
- (١٢٢) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ١٢٨ .
- (١٢٣) البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٧٥ . قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٣٧١ .
- (١٢٤) البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٩٥ . قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٣٧٣ ، ٣٧٢ .
- (١٢٥) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

- (١٢٦) البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٩٠ .
- (١٢٧) المصدر نفسه ج ٢ ص ٤١ .
- (١٢٨) المصدر نفسه ج ٢ ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .
- (١٢٩) خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٣٤ ، ١٣٦ .
- وانظر : ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٧٨ - ٧٩ .
- (١٣٠) خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٥١ ، ١٥٨ .
- (١٣١) المصدر نفسه ص ١٥٩ .
- (١٣٢) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٦٧ .
- (١٣٣) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٠٣ .
- (١٣٤) خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٦٥ .
- (١٣٥) البلاذري ، فتوح البلدان ج ٣ ص ٤٩٩ - ٥٠١ .
- (١٣٦) قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٤٠٤ .
- (١٣٧) خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٦٥ .
- (١٣٨) قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٣٩٢ .
- (١٣٩) البلاذري ، فتوح البلدان ج ٣ ص ٥٣١ .
- (١٤٠) انظر : قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة الصفحات : ٣٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ . وانظر : دنييل دينيت ، الجزية والاسلام ص ١٨٥ . الدوري ، النظم الاسلامية ص ١٠٥ - ١٥١ .
- (١٤١) انظر : الجهشيارى ، الوزراء والكتاب ص ٢٨١ - ٢٨٦ .
- (١٤٢) ابن حبيب ، المحبر ص ٢٦٤ - ٢٦٦ .
- (١٤٣) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٧٠٣ .
- (١٤٤) قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٢٤١ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٧٠٧ .
- (١٤٥) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٧٠٦ ، ٧٠٩ .
- (١٤٦) قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة ص ٢٤٢ .
- (١٤٧) يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ٢٥ .
- (١٤٨) الدوري ، النظم الاسلامية ص ١٣٦ .
- (١٤٩) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٧١٢ .
- (١٥٠) المصدر السابق نفسه ص ١٧١ ، يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ١٧٩ .
- (١٥١) الماوردي ، الاحكام السلطانية ص ١١٣ .
- (١٥٢) الشافعي ، الام ج ٢ ص ١٤ باب الزكاة . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥٦٣ .

- (١٥٣) ابو هلال العسكري ، الاوائل ج١ ص ٣٦٥ .
- (١٥٤) المصدر نفسه ج ١ ص ٣٦٥ .
- (١٥٥) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥٧٧ .
- (١٥٦) الشيباني ، شرح السير الكبير ج ٥ ص ٢١٢٣-٢١٢٤ .
- (١٥٧) الشافعي ، الام ج٢ ص ١٧ باب الزكاة . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥٥٥ .
- (١٥٨) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥٥٦-٥٥٢ .
- (١٥٩) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥١٤-٥١٥ .
- (١٦٠) الشافعي ، الام ج٢ ص ١٤ باب الزكاة .
- وانظر : صالح العلي ، تنظيم جباية الصدقات في القرن الاول الهجري ، مجلة العرب الجزء العاشر السنة الثالثة تموز ١٩٦٩ ص ٨٧ - ٨٧٣ .
- (١٦١) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٧٨٢ - ٧٨٣ .
- (١٦٢) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٧٨٤ - ٧٨٥ .
- (١٦٣) البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢١٤ .
- (١٦٤) انظر : الشافعي ، الام ج٢ ص ٢٩-٣٠ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٦٣٧-٦٣٩ ، ٦٦٧ ، ٦٧١ . يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ١١٣ ، ١٥٠ .
- (١٦٥) الشيباني ، شرح السير الكبير ج ٤ ص ٢٠٨٥ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٤١٩ .
- (١٦٦) البلاذري ، انساب الاشراف ج ٥ ص ٢٨ .
- (١٦٧) ابو يوسف ، الخراج ص ٢٤٠ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٣٧٣-٣٧٤ .
- (١٦٨) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٢٥ .
- (١٦٩) جاء التقدير اعتمادا على ان خراج مصر كان اربعة ملايين دينار ، وخراج الشام مليون ونصف دينار ، وخراج الجزيرة خمس وخمسون مليون درهم أي ما يعادل اربعة ملايين ونصف المليون من الدراهم ، وخراج العراق مائة مليون درهم أي ما يعادل ثمانية ملايين دينار .
- (١٧٠) نذكر من الحالات الاستثنائية ، ان عمر بن الخطاب فرض لكل واحدة من أزواج الرسول (ص) عشرة الاف درهم ، الا عائشة ، فانه فرض لها اثني عشر الف درهم ، والحق بهن جويرة بنت الحارث وصفية بنت حيي، وقيل بل فرض لكل واحدة منهن ستة الاف درهم .
- والحق باهل بدر العباس بن عبد المطلب والحسن والحسين لكانتهم من رسول الله (ص) وقيل الحق بهما ابا ذر وسلمان الفارسي ، وقيل فرض للعباس اثني عشر الفا ، وقيل فرض له سبعة الاف درهم .
- انظر : ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٦١٤-٦١٥ . ابو يوسف ، الخراج ص ٤٢-٤٤ .
- الماوردي ، الاحكام السلطانية ص ٢٠١ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٤ ص ٥٤٨ .
- (١٧١) انظر : ابو يوسف ، الخراج ص ٤٤٠ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٣ ص ٥٥٠-٥٥١ .

- (١٧٢) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٦١٥ .
- (١٧٣) البلاذري ، فتوح البلدان ج ٣ ص ٥٥٣ . الماوردي ، الاحكام السلطانية ص ٢٠١ .
- (١٧٤) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ١٤٥ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٣٢٢ .
- (١٧٥) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٩٠-٩١ . وانظر : يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ٦٠ .
- (١٧٦) البلاذري ، فتوح البلدان ج ٣ ص ٥٥٢ .
- (١٧٧) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٢ ص ٦١٤-٦١٥ .
- (١٧٨) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٣٣٨ .
- (١٧٩) ابو يوسف ، الخراج ص ٤٦ .
- (١٨٠) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٠ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٣ ص ٥٥٢ .
- (١٨١) ابو يوسف ، الخراج ص ٤٧ .
- ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٦١٥ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٣٥١-٣٥٢ .
- (١٨٢) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٤٢ .
- (١٨٣) المصدر نفسه ج ٤ ص ٢٤٦ .
- (١٨٤) انظر : المصدر نفسه ج ٢ ص ٥٩٧ ، ج ٤ ص ٢٩٤ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ٦ ص ١٥ .
- (١٨٥) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ، ج ٤ ص ٤٨ .
- (١٨٦) المصدر نفسه ج ٤ ص ٤٣ .
- (١٨٧) انظر : ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ١٦٦ . البلاذري ، فتوح البلدان ج ١ ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .
- ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ، ج ٢ ص ٤٦٦ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤ .
- (١٨٨) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢١٠-٢١١ .
- (١٨٩) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٢ .
- (١٩٠) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ١٩٢ .
- (١٩١) ابو يوسف ، الخراج ص ٤٦ .
- (١٩٢) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ١٩٤ ، ٢٤٥ .
- (١٩٣) انظر : البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٣٣٥ . ابن عساكر ، تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ١٨٤ .
- يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ٧٩ .
- وقيل ان سعيد بن العاص الاموي قال وهو وال لعثمان بن عفان على الكوفة ، انما هذا السواد بستان لقريش ، فقال الاشتر النخعي ، اترجم ان السواد الذي افاده الله علينا باسيافنا بستان لك ولقومك .
- تاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٢٣ .
- (١٩٤) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٨٢ .

- (١٩٥) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٢١٩ .
- (١٩٦) المصدر نفسه ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- (١٩٧) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٢٢٠ .
- ويورد ابن عساکر حديث بريدة لاسامة قال له ، شهدت رسول الله (ص) يوصي اباك ان يدعوهم الى الاسلام ، فان اطاعوه خيرهم ، فان احبوا ان يقيموا في ديارهم ويكونوا كاعوان للمسلمين فلا شيء لهم في الفداء ولا في الفتيمة ، الا ان يجاهدوا مع المسلمين ، وان تحولوا الى دار الاسلام كان لهم ما للمهاجرين ، وعليهم ما على المهاجرين .
- ابن عساکر ، تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ١٢٤ .
- (١٩٨) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٢٢٦ .
- (١٩٩) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٦٤، ١٦٦ . خليفة بن خياط ، تاريخ خليفة ص ١٥٩، ١٦٢ .
- (٢٠٠) البلاذري ، فتوح البلدان ج ٢ ص ٤١، ٤٢١ .
- (٢٠١) انظر : صالح العلي ، التنظيمات في البصرة ص ١٦٥-١٧٠ .
- (٢٠٢) الازدي ، فتوح الشام ص ٢٥٢-٢٥٤ . ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٢ ص ٦١٧، المسعودي مروج الذهب ج ٢ ص ٢١٢ - ٢١٥ . ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج ٢ ص ٢٥٢ .
- (٢٠٣) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٠٨ .
- (٢٠٤) سورة النساء اية ٦ .
- (٤٠٥) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ١٧٩ .
- (٢٠٦) انظر : اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٥٧ . ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٢٨١-٢٨٢ .
- ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ١٤٧ - ١٤٨ .
- ومما يروي ان خالد بن الصق وقيل عمرو بن الصق شكى الى عمر بن الخطاب ما عليه الولاة من جمع المال وكتب ذلك شعرا قال :
- | | |
|--------------------------------|-------------------------------|
| ابلق امر المؤمنين رسالة | فانت ولي الله في المال والامر |
| فارسل الى النعمان فاعلم حسابه | وارسل الى جزء وارسل الى بشر |
| ولا تنسين النافسين كليهما | وصهر بني غزوان عندك ذا وفهر |
| اذا التاجر الهندي جاء بفارة | من المسكراحتي مفارقهم تجري |
| نبيع اذا باعوا ونغزوا اذا غزوا | فاني لهم مال ولسنا بلدي وفهر |
| فقاسمهم نفسي فداؤك انهم | سيرضون ان قاسمتهم منك بالسطر |
- وفي ظني ان الاسماء الواردة في هذا الشعر هي لعمال في خلافة معاوية وليس في خلافة عمر ، ولكن مقاسمة عمر للعمال جرت .
- انظر من اجل الشعر : ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ١٤٦ - ١٤٩ .
- (٢٠٧) ابن الطقطقي ، الفخري ص ٧٢، ٢٩ .
- (٢٠٨) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٤ ص ٤٢ .
- (٢٠٩) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ص ١٤١-١٤٢ .

- (٢١٠) المسعودي ، مروج الذهب ج ٢ ص ٢٤١-٢٤٢ .
- (٢١١) عمر بن شبه ، تاريخ المدينة المنورة ج ١ ص ٢١٩-٢٢٥ .
- (٢١٢) المسعودي ، مروج الذهب ج ٢ ص ٣٣٢ .
- (٢١٣) المصدر نفسه ج ٢ ص ٢٤٢ .
- (٢١٤) ابن خلدون ، المقدمة ص ١٥٣-١٥٤ .
- (٢١٥) من أجل كتاب صدقة علي بن ابي طالب ، انظر : زيد بن شبه ، تاريخ المدينة المنورة ج ١ ص ٢٢٦ - ٢٢٨ .
- (٢١٦) زيد بن شبه ، تاريخ المدينة المنورة ج ١ ص ٢٣٠ .
- (٢١٧) المصدر نفسه ج ٢ ص ٧٥٦ - ٧٥٧ .
- (٢١٨) صالح الملي ، التنظيمات في البصرة ص ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨١ .
- (٢١٩) ابو يوسف ، الخراج ص ٣٧ ، ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٥٦-٥٧ .
- (٢٢٠) انظر : الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي ص ٥٩ . مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ص ٢٩ . جمال جودة ، العرب والارض في صدر الاسلام ص ١١٠-١١١ .
- (٢٢١) ابو جعفر الطبري ، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٥٨٧ .
- (٢٢٢) ابو يوسف ، الخراج ص ١١٤ .
- (٢٢٣) ابو عبيد بن سلام ، الاموال ص ٦٢-٦٣ .
- (٢٢٤) انظر : يحيى بن ادم القرشي ، الخراج ص ٢٢ .
- (٢٢٥) ابو يوسف ، الخراج ص ١٢٥ .
- (٢٢٦) انظر : فون كريم ، تاريخ الحضارة في الشرق ج ١ ص ١٧١ .

